حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

المؤتمر العام السادس لحركة فتح

برنامج البناء الوطني

أيار، 2008

كلمة شكر

لقد جاءت هذه الوثيقة حصيلة جهود كبيرة قام بها عدد كبير من الأخوات والأخوة الكوادر والكفاءات الحركية، الذين وضعوا كل خبراتهم من أجل صياغة رؤية الحركة وتوجهاتها المرحلية في وثيقة واحدة لتقديمها ونقاشها واعتمادها في المؤتمر السادس لحركة فتح. لقد كانت للأخوات والأخوة التالية أسماؤهم إسهامات مهمة في إخراج هذه الوثيقة إلى حيز النور:

قيادة فريق العمل	الأخ أحمد عبد الرحمن	الأخ عدنان سماره
مسودة الإطار الأولية	الأخوة أعضاء المكتب الحركي المركزي للوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية/التعبئة والتنظيم	
إعداد المادة والفصول	الأخ د. لؤي شبانه	الأخ د. سمير عوض
	الأخت د. نجاة العريضي	الأخ د. نبهان عثمان
	الأخ اسماعيل التلاوي	الأخ حسن خاطر
	الأخ جهاد زكارنة	الأخت د. نجاة أبو بكر
	الأخ موسى أبو زيد	الأخ فضل كعوش
	الأخ د. صبري صيدم	الأخ سامر سلامة
	الأخ ناصر قطامي	الأخ أنور حمام
	الأخ عفيف إسعيد	الأخ وليد حلايقة
	الأخ داوود الديك	الأخ عودة الرجبي
	الأخ بلال عزريل	الأخ عبد الناصر النجار
صياغة الوثيقة وتحريرها	الأخ د. لؤي شبانه	
المراجعة النهائية	الأخ أحمد عبد الرحمن	الأخ عدنان سماره
المتابعة الإدارية	الأخ حسن سليم	الأخ أيمن دويكات

تقديـــــم

لا بد للمؤتمـــر العام السادس أن يقدم تصوراً شاملاً وخطة واضحة لكيفية التعامل مع التحديات التي تواجه شـــعبنا وقضيتنا وحركتنا الرائدة. ويبرز في مقدمة هذه التحديات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضـــي الفلـــسطينية، وحماية المشروع الوطني الفلسطيني، ودعم صمود ومقاومة المواطنين على الأرض، وحماية حقوق الفلسطينيين في الشتات، وقيادة المجتمع الفلسطيني، وابتكار صيغة خلاقة تعالج ثنائية التحريـــر والبـــناء بكفاءة واقتدار، وتوحيد شطري الوطن، وإنجاح المؤتمر السادس، وتعزيز حضور الحـــركة وقـــوتها في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة، وإنجاز الشراكة السياسية مع الفصائل والأحزاب والقوى الوطنية.

إن مجابهـــة هـــذه التحديات يوجب إجراء مراجعة شاملة واستخلاص العبر بهدف استنهاض الحركة وإعادة تجميع قواها لكي تتمكن من الخروج من دائرة رد الفعل إلى الفعل والمبادرة وصولا إلى إنجاز الحقـــوق الوطنية المشروعة لشعبنا المتمثلة بتقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

ولا بد أن يشمل هذا الجهد محاور النضال في الجوانب السياسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والجماهيرية والمؤسساتية وغيرها. كما لا بد وأن تصنف الحركة في هذه المرحلة المجالات النضالية التـــي تتطلـــبها المـــرحلة وفقاً لأولويات مساهمتها في حشد وتجنيد جميع الجهود والإمكانيات الذاتية والإقليمـــية والدولية على طريق التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وفـــي المقدمة من هذه المهام ضرورة إعادة تفعيل وتعزيز دور منظمة التحرير ومؤسساتها في قيادة وإدارة النـــضال والـــدفاع عن حقوق الفلسطينيين ومصالحهم الخاصة وحمايتها من جهة، وتعزيز ثقة الجمهـــور فـــيها والالـــتفاف حولها من جهة أخرى، والذي لن يتأتى إلا من خلال بناء وترسيخ أوسع شـــراكة ممكـــنة بين جميع القوى السياسية الوطنية والقطاعات والأطر المجتمعية الفاعلة مع ضرورة تطوير آلية منتظمة، ممأسسة وشفافة للتشاور فيما بينها.

أما على الصعيد النضالي، فإن التصور الوارد في هذه الوثيقة يتبنى توجهين استراتيجيين اثنين: الأول يرمي إلى حشد الجهود والتمهيد الفعلي لعملية سياسية شاملة وجادة وفق الشرعيات الفلسطينية والعربية والدولية من أجل إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعـــودة وتعويض اللاجئين. والثاني يرمي إلى تعزيز صمود المواطنين وحقهم في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بما ينسجم مع المواثيق والأعراف الدولية. وعليه، فإن المنطلق الأساسي للبرامج

والخطط الواردة في رؤية الحركة وتوجهاتها المرحلية يجب أن ينسجم مع هذين التوجهين ويعمل على إيجاد البيئة الداعمة لخلق الحقائق والركائز المادية على الأرض لإقامة الدولة المستقلة فعلياً.

وانطلاقا من هذين التوجهين، فإن التوجهات المرحلية للحركة تستند إلى الأسس التالية:

1. التأكيد على وحدة الشعب في الداخل والشتات والأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس كوحدة جغرافية وسياسية واحدة وحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. والعمل على إعادة توحيد شطري الوطن.
2. ترسيخ القيم الحضارية والإنسانية للشعب الفلسطيني وقيادة المجتمع الفلسطيني نحو العصرنة والحداثة والانفتاح والتسامح.
3. ضرورة دعم وتعزيز مقومات الصمود والتحرر وتجنيد الدعم وحشد الجهود من أجل تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية داعمة لتمكين الشعب الفلسطيني من الوصول الى حقوقه المشروع والى ممارسة حقه في التنمية وفي إقامة دولته المستقلة وذات السيادة.
4. ترسيخ سيادة القانون وقيم الديمقراطية ومبادئ التسامح واحترام التعددية.
5. تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الاستقرار والأمن والأمان والعدالة لجميع المواطنين من خلال حقوق الإنسان وحمايتها وعدم التمييز وترسيخ وضمان تكافؤ الفرص للجماعات والأفراد.
6. احترام كرامة الإنسان وتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، والاعتراف بمشاركة المرأة وبدورها القيادي في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي عملية التنمية والنضال الوطني.
7. ضرورة تعزيز قنوات اتصال على مستوى المجتمع المحلي وفي جميع أماكن التواجد الفلسطيني مع ضرورة ترسيخ مبادئ المساءلة والحكم الرشيد.
8. الانفتاح والتعاون الدولي والعربي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المبنية على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد رؤية حركة فتح وتوجهاتها المرحلية في إطار البعد الاستراتيجي الهادف لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود خط الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين، وتعزيز مقومات الوحدة الوطنية والصمود والنضال والتعاضد لدى الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وحشد الجهود والإمكانيات من أجل مجابهة الحرب المستمرة والمفروضة عليه من قبل إسرائيل ومن أجل تحقيق الحرية والاستقلال. وعلى وجه التحديد تسعى التوجهات المرحلية لتحقيق الأهداف التالية:

1. إعـادة بناء الحركة وتوحيدها واستنهاضها بما يعزز دورها في العمل الوطني الفلسطيني وصولا إلى نيل ثقة الجماهير مجددا في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.
2. الحفـاظ على وحماية حقوق الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم وتعزيز دورهم ومشاركتهم في العمليـة النـضالية من خلال تعزيز وتطوير الأطر والمنظمات الجماهيرية والمجتمعية والمهنية المختلفة المبنية على أسس المساءلة والشفافية.
3. تعزيز الوحدة الوطنية وتمكين المواطنين من الاستمرار في الصمود والنضال من خلال المساهمة في تأمين توفير الخدمات الأساسية من صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها.
4. حمايـة مؤسـسات السلطة الوطنية ورفع كفاءتها، وتعزيز حضورها وتوسيع مشاركتها مع جميع القـوى الوطنـية المخـتلفة في العمل على تطوير الأجهزة الأمنية الرسمية ورفع قدراتها وتفعيل دورها في تحقيق الأمن والأمان للمواطنين.
5. تفعـيل وتطويـر مـنظمة التحريـر ودوائـرها ومؤسساتها وخدماتها وتحسين استجابتها لقضايا واحتياجات المواطنين في الداخل والشتات من جهة وتعزيز تقتهم فيها من جهة أخرى.
6. ترسـيخ الـنظام السياسي الفلسطيني المبني على التعددية وقبول الآخر وعلى مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.
7. إعادة الاعتبار إلى حركة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، وتفعيل المناصرة والدعم العربي والدولـي الرسـمي والـشعبي للشعب الفلسطيني ولقضاياه العادلة، وإعادة إحياء الجبهة العربية المـساندة للقـضية الفلـسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع القوى الديمقراطية والتحررية وقوى الاشتراكية في العالم.

على صـعيد الاستراتيجية التي نقترحها لتحقيق الأهداف، لا بد من الإشارة إلى خصوصية الوضع الفلـسطيني وتعقـيداته الـناتجة عن التشتت الفلسطيني وتوزيعه بين الداخل والخارج وأماكن اللجوء والشتات والاغتراب، مما يفرض علينا عدم استخدام أطر ساكنة بل إتباع إستراتيجية مرنة تمزج بين عناصـر الـصمود والتـصدي ومقاومـة الاحتلال والهجمات المختلفة من جهة، وبين عناصر بناء مؤسسات الدولة العتيدة من جهة ثانية، وأخرى تركز على مضمون عمليتي المقاومة والبناء من خلال ترسـيخ الهوية الفلسطينية والانتماء الوطني المبني على لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح مـن جهـة ثالثة من أجل تعزيز ثقة الفئات الشعبية بذاتها وبقدراتها على التصدي والمقاومة لسياسات الاحـتلال الإسـرائيلي مـن خلال ابتكار أساليب وأشكال ملائمة للانتقال تدريجياً وبشكل مستمر إلى مـراحل مـتقدمة من النضال سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حتى إنجاز الحقوق الوطنية المتمثلة بالحرية والعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن تحقيق الأهداف الواردة في البرنامج السياسي للحركة يتطلب وضع مجموعة من الخطط والبرامج وأحيانا الآليات التي يمكن من خلالها ترجمة التوجهات إلى فعل ومرتكزات مادية ملموسة على الأرض. وعليه، فإن هذه الوثيقة تقدم بالإضافة إلى الرؤية والمحددات مجموعة من الالتزامات التي تقطعها الحركة على نفسها سواء كحركة تحرر وطني وحركة تقود منظمة التحرير الفلسطينية أو حركة تقود السلطة الوطنية الفلسطينية. ولذلك تتناول هذه الوثيقة الأوضاع الاقتصادية والمتطلبات المرحلية للاقتصاد الفلسطيني خصوصاً القطاعات الريادية كالعلوم والتكنولوجيا، الإسكان، النقل والمواصلات، السياحة، الصناعة، الزراعة، والمالية والبنوك، أما بشأن التوجهات الاجتماعية للحركة، فإنها تشمل الحماية الاجتماعية، الرعاية الصحية، التعليم، العمل والعمال، الثقافة والفنون، كذلك إيلاء رعاية خاصة للمرأة والشباب والأسرى والجرحى والمحررين، كما تعالج الوثيقة موضوع الحكم المحلي والعشائر، والمتقاعدين والرواد.

وتفرد الوثيقة فصلاً خاصاً بقضية اللاجئين وحقهم في العودة من خلال طرح رؤية الحركة ومحدداتها لحل قضية اللاجئين داخل الوطن وفي الشتات. وتعالج الوثيقة كذلك التوجهات الإعلامية وتطوير الخطاب والمؤسسات الإعلامية للحركة، وكذلك موضوع العلاقات الدولية.

إن الحركة تدرك أن التحدي الرئيس الذي يقف أمام أي تحرك وفعل يكمن في إمكانية الوصول والتواصل مع التجمعات ومع القطاعات الفلسطينية في مواقعها المختلفة، وهذا يستوجب بطبيعة الحال اتباع إستراتيجية لامركزية ملائمة للظروف والاحتياجات والأولويات، مع ضمان مشاركة جميع القطاعات والأطر التنظيمية المختلفة والتوافق والتعاضد فيما بينها وفق الرؤية والأهداف الوطنية العامة، بحيث تشكل قيادات الأقاليم واللجان والأطر الشعبية والمؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية حلقاتها الأساسية سواء في تحديد الاحتياجات أو في المراحل التنفيذية المختلفة وفي متابعتها.

الفصل الأول

الرؤية بشأن النظام السياسي والخارطة السياسية

1-1 منظمة التحرير الفلسطينية

منظمة التحرير الفلسطينية أعلى سلطة في مؤسسات الشعب الفلسطيني، والحاضنة الأولى التي يجب الحفاظ عليها والتمسك بها، وتعزيز دورها وتفعيلها بما يخدم الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وفي كافة أماكن تواجده.
2. تعزيز دور المنظمة في الشتات الفلسطيني وفي المخيمات بالذات، وتفعيل وتطوير دوائرها وهيئاتها داخل الوطن وخارجه.
3. المنظمة هي الإطار الوطني العريض الذي يجمع كل قوى الشعب الفلسطيني، وهي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والناطق باسم كل الشعب الفلسطيني في كل المحافل العربية والدولية والمخولة الوحيدة بالتوقيع على أي اتفاق نهائي يحقق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق القرار 194 وعرض أي اتفاق يتم التوصل اليه على استفتاء شعبي حيثما أمكن ذلك.
4. منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، هي المسئولة عن مكونات النظام السياسي الفلسطيني، بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية.
5. برنامج منظمة التحرير السياسي وإعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين المستقلة هو الحد الأدنى المتفق عليه والمقبول من مختلف فصائل العمل الوطني الفلسطيني.
6. العمل على إجراء انتخابات حيثما أمكن ذلك للمجلس الوطني الفلسطيني وعلى أساس التمثيل النسبي الكامل.
7. تفعيل كافة مؤسسات ودوائر المنظمة، خاصة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الشتات، والعمل مع الدول العربية لتسهيل حياتهم وبالذات في المخيمات الفلسطينية في لبنان والعراق، والعمل على تفعيل المؤسسات الصحية والاجتماعية ومؤسسات رعاية اسر الشهداء والصندوق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية.

1-2 السلطة الوطنية الفلسطينية

تشكلت السلطة الوطنية نواة وقاعدة دولة فلسطين المستقلة على اثر الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وعليه فان ما يحكم عمل السلطة أساسه الالتزام بهذه الاتفاقيات،

والاعتـراف بـأن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية الأساسية لها والمسئولة بشكل مباشر عن تأسيسها، ومن هنا فان حركة فتح تنظر لعلاقتها بالسلطة وفقا للتالي:

1. السلطة الوطنية الفلسطينية وبكافة مؤسساتها الرئاسية والحكومة والمجلس التشريعي والقضاء، هي صاحبة الولاية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية في مناطق السلطة فقط ووفقا للقانـون الأساسي الذي يحكم عملها. بينما يظل البرنامج السياسي وتطبيقه والمفاوضات السياسية من صلاحية منظمة التحرير صاحبة الولاية الأولى.
2. اعتماد مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال إجراء انتخابات على أساس النظام النـسبي الكامـل، واعـتماد مبدأ الحوار المستند للقوانين التي تحكم عمل السلطة وبالذات القانون الأساسي.
3. الموقف السياسي والتفاوضي مع الجانب الإسرائيلي هو من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية ولـيس مـن اختصاص السلطة، والتي مهمتها العمل على حفظ الأمن والنظام في مناطقها وتقديم الخدمات للسكان الفلسطينيين، وتعزيز صمودهم ورفع المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي للسكان، تحضيرا لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.
4. السلطة الوطنية الفلسطينية هي ملك للشعب الفلسطيني بأكمله، وليس من حق أي فصيل أن يفرض أجندته عليها بعيداً عن الخيار الديمقراطي ومبدأ تداول السلطة عبر صندوق الانتخابات.
5. تدعو حركة فتح إلى العمل على إصلاح مؤسسات السلطة ومحاربة الفساد والفاسدين وفقا لأنظمة وقوانين السلطة المختلفة.
6. تحتـرم حـركة فـتح مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وفقا لما جاء بهذا الخصوص في القانون الأساسي الذي يحكم عمل مؤسسات السلطة المختلفة.
7. تدعو حركة فتح إلى إعادة بناء الأجهزة الأمنية للسلطة على أساس مهني، وفي إطار القانون الذي يحكم عمل هذه الأجهزة.
8. تعزيـز دور القطاعـات المختلفة في السلطة، وبالذات قطاع المرأة ودعمه والنهوض به، والعمل علـى تعزيـز مكانـة المـرأة في أجهزة السلطة المختلفة، وبما يحقق تقدمها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وإعطائها حقها الطبيعي الذي تستحقه، خاصة أن تفعيل دور المرأة جزء لا يتجزأ من عملية النهوض بالمجتمع الفلسطيني والنمو الاقتصادي للسكان.
9. تعزيـز دور القطاع الشبابي والاهتمام بالزهرات والأشبال والشبيبة، حيث أن المجتمع الفلسطيني مجتمعاً شبابياً.
10. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتحقيق التنسيق بينها وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية، بمـا يعـزز المؤسسية والعمل الديمقراطي والرقابي، وبما يضمن التكامل بين الطرفين في خدمة الشعب الفلسطيني وتنمية قدراته المختلفة.

1-3 القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين

القدس الشريف هي قلب وروح فلسطين وعاصمتها الأبدية، ولا يمكن للسلام أن يتحقق إلا بعودة القدس الشريف حرة وعاصمة خالدة لدولة فلسطين المستقلة، وتعتبر حركة فتح قرارات إسرائيل بضم القدس واستيطانها باطلة ولاغية ويجب أن تزول، ويجب العمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي أدانت إسرائيل ومحاولاتها لتهويد القدس الشريف، وقررت أن القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ولذلك فإن حركة فتح تلتزم بما يلي:

1. تجسيد القدس الشريف عاصمة روحية وأبدية لفلسطين والوطن العربي والعالم الإسلامي والمسيحي.
2. توفير جميع وسائل الدعم المتعلقة بالحفاظ على القدس ومقاومة تهويدها واستيطانها وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية.
3. تقديم جميع التسهيلات التي تدعم صمود واستمرارية أهلنا في القدس.
4. العمل على بناء مؤسسات جديدة تحافظ على عروبة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة.
5. دعم المشاريع التي تقدم خدمات أساسية لسكان القدس لتعزيز صمودهم وهويتهم الوطنية والحضارية.
6. دعم المؤسسات المقدسية والحفاظ على استمراريتها في خدمة صمود أبناء القدس الشريف.
7. فتح قنوات مع الدول العربية والإسلامية والصديقة لتنفيذ مشاريع خاصة للحفاظ على هوية القدس وعروبتها لمواجهة هجمة الاستيطان والتهويد.
8. إنشاء صندوق خاص باسم القدس يستقبل التبرعات المحلية والإقليمية والدولية لدعم وصمود أهل القدس.
9. إصدار مواد إعلامية ودراسات تاريخية وثقافية عن مدينة القدس وإبرازها إعلامياً لطرح قضية القدس على المستوى العالمي.
10. التمسك المطلق بقرارات الشرعية الدولية وفتوى محكمة العدل الدولية حول القدس الشريف والتي تؤكد بطلان قرارات اسرائيل بالضم والاستيطان وجدار الفصل العنصري وأن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في عدوان عام 1967.

الفصل الثاني

الرؤية والتوجهات الاقتصادية

2-1 خلفية عامة

التـزمت حركة فتح منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بمبادئ اقتصاد السوق الحر كنهج في بناء الـنظام الاقتـصادي في فلسطين، ويعني ذلك أن مهمة الدولة توفير الإطار التنظيمي وحماية الملكية الخاصة. ويمكن أن تؤسس الشركات العامة دون إجحاف بالمبادئ المذكورة آنفاً. كما آمنت حركة فتح أن حجر الزاوية في العلاقة مع إسرائيل هو انفصال سياسي وعلاقات متكافئة اقتصادياً. ولكن لم تنجح الاتفاقات الاقتصادية السابقة التي عقدتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع إسرائيل في بناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل لعدة أسباب أهمها استمرار الاحتلال والاستيطان واستحالة التنمية في ظل الاحتلال وربط إسرائيل للاقتصاد بالأمن وعدم تكافؤ القوة الاقتصادية وعدم الالتزام بهذه الاتفاقات. كما تم التركيز في الاتفاقات السابقة على الهدف أو النموذج النهائي (وهذا مهم جداً)، إلا أن هناك حاجة للتركيز على الطريق المؤدية لذلك من حيث الآليات. كما لم يحتل تحسين الوضع الاقتصادي أهمية في السياسات الإسرائيلية. وحتى في الحالات التي تم فيها اتخاذ إجراءات أحادية دون اتفاق كان الاقتصاد في أدنى الأولويات وجرى استخدامه كوسيلة ضغط إضافية على الجانب الفلسطيني.

تسعى حركة فتح في خطتها المرحلية للاقتصاد الوطني لتحقيق هدفين أساسيين: الأول تحقيق القدرة وتوفير الإمكانات اللازمة لتمكين الاقتصاد الفلسطيني في الاعتماد على الذات ولو بالحد الأدنى في المرحلة القادمة، والثاني فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وربطه بالاقتصاد العربي والعمل على تعزيز امكانية خلق البدائل الاقتصادية الوطنية. على صعيد آخر، من المفيد أن تنظر الحركة في مسألة توسيع المشاركة الشعبية بمشاريع اقتصادية أو تأسيس مشاريع ذات جدوى تعود بالنفع على المجتمع ومحاولة دعم المشاريع الرائدة والانخراط في المشاريع ذات الطابع التكنولوجي العالي والخدماتي والذي يمس اكبر عدد من السكان، مثل قطاع الاتصالات والبرمجة والصناعات اليدوية والحرفية والصناعات الخفيفة وقطاع النقل والمواصلات وكذلك قطاع الإسكان والخدمات الطبية والسياحية والتعليم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وإعادة هيكلة الاستثمارات الوطنية لتحقيق اكبر قدر من المشاركة أو المساهمة في دعم القضايا الإقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية الأساسية لأية استثمارات كبيرة مستقبلية.

2-2 الوضع الاقتصادي الراهن

شهد الاقتصاد الفلسطيني مرحلة تطور خلال الفترة 1993-1999 ثم تراجع خلال الفترة 2000-2002 ثم تعافى بشكل بطيء 2003-2005 ثم تراجع بشكل حاد اعتبارا من 2006. وقد أثبتت التجربة أن الوضع الاقتصادي خلال الفترة السابقة رهينة الأوضاع الأمنية والسياسية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (8.0%) وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (27.0%) بالمقارنة بين عامي 1999 و2007، كما ارتفعت الأسعار بنسبة (30.42%) ومعدل البطالة من (11.8%) عام 1999 الى (21.5%) عام 2007، ونسبة الفقر من (20.3%) عام 1998 الى (30.8%) عام 2006 بنسبة تغير (52.0%)، وتراجعت إيرادات الحكومة المحلية بنسبة (40.0%) وتراجعت النفقات الجارية والرأسمالية بنسبة (38.7%) وارتفعت النفقات التطويرية بنسبة (7.53%). كما تراجع التمويل الخارجي للموازنة العامة، وقد نتج عن ذلك إضعاف السلطة المركزية في مجال السياسات الاقتصادية نتيجة التعامل المباشر مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. كما أن هناك ازدياد جيوب الفقر وتراجع في مستوى معيشة الأفراد والأسر، وازدياد نسبة الأسر التي تعتمد على المساعدات الخارجية من المانحين أو الأقارب، وهذا أدى إلى إحباط عام لدى القطاع الخاص الفلسطيني وتراجع في مستويات التفاؤل بتحسن الوضع الاقتصادي، وتراجع مستوى الثقة بقدرة السلطة الفلسطينية على القيام بالكثير في مجال التخطيط الاقتصادي.

وقد بدأت تتبلور قناعة بعدم كفاية الأسواق المتاحة حالياً والحاجة لدخول أسواق عمل واقتصادات أخرى، وأن نقاط العبور التجارية للخارج معيقة جداً لأسباب غير اقتصادية وهناك حاجة للعبور من رفح ومن الأردن لدخول أسواق أخرى بشكل مباشر. وأن الحواجز العسكرية المنتشرة تحبط إمكانيات ازدهار الاقتصاد وترفع من تكلفة الإنتاج بشكل كبير. كما أن البلديات والمجالس المحلية بحاجة لتعزيز لتقوم بدور مهم من خلال ارتباط خططها المحلية بالخطة التنموية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك فإن فصل الريف عن المدن الرئيسية أحبط تطوير الريف بشكل أساسي وأضعف التطور الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت ضحية السياسات الإسرائيلية والحصار الدولي ولم تستطع أن تصمد بشكل كبير خلال السنوات الماضية.

2-3 الاقتصاد والأمن والسياسة

تقوم سياسة إسرائيل على استخدام الاقتصاد كإحدى وسائل الضغط على الشعب الفلسطيني وللتأثير على مواقف القيادة الفلسطينية في الجانب السياسي. لذلك لم يتحرر الاقتصاد من تبعات الوضع السياسي والأمني، حيث أن عدم وضع الضوابط والمحددات الصحيحة بين الأمن والسياسة والاقتصاد لم تتح المجال للتطور الاقتصادي وبقي الاقتصاد الوطني في حالة تبعية كاملة للاقتصاد الإسرائيلي ما دام الاحتلال قائماً.

الإقليمية والدولية من خلال تبني سياسات ديناميكية وتأمين بيئة قانونية تشجع الانفتاح الاقتصادي وتستقطب رؤوس الأموال والمستثمرين العرب والأجانب .

2-5 المتطلبات المرحلية

ترى حركة فتح أنه لابد من إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة القادمة بهدف التخلص من التبعية والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وسوق العمل الإسرائيلي. وترى الحركة أنه ومن المنطق أن المجتمع الدولي مسئول بصفة مباشرة عما آلت إلية الأوضاع الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية، بسبب تغاضيه عن الاحتلال الإسرائيلي وسياساته وإجراءاته، فانه مطالب بتوفير الدعم الحقيقي والملموس للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية بعيداً عن تقديم مجرد مساعدات إنسانية أو مشاريع اقتصادية بعيدة عن المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني. لذلك ترى حركة فتح أهمية توافر الأمور التالية كحد أدنى لأي مساعدات أو دعم اقتصادي:

1. تلازم الدعم الاقتصادي مع المسار السياسي لحل القضية الفلسطينية انسجاما مع القناعة الدولية والفلسطينية التي ترى أن المدخل السياسي هو البوابة الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمني.
2. إعادة صياغة الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة مع الطرف الآخر على أسس عادلة وخاصة بروتوكول باريس الاقتصادي عام 1993 أو معاملة فلسطين على أنها منطقة جمركة مستقلة.
3. رفع الحصار الأمني والاقتصادي المفروض على الفلسطينيين في قطاع غزه والضفة الغربية.
4. تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الأثر المهم على بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية وخلق فرص عمل.
5. توفير الدعم السياسي والاقتصادي للمشاريع النوعية التي تعنى بتعزيز البيئة والحد من تلوثها وتغير ملامحها وخاصة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

وفي ذات الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تشجيع الاستثمار في الدولة الفلسطينية وتحديث قانون الاستثمار وقانون الضريبة وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة الصناعية والإنتاجية بشكل خاص كما تلتزم بتعزيز المنتجات والصناعات المحلية مع مراعاة تطبيقه للمواصفات والمقاييس الفلسطينية.
2. إنشاء مشاريع اقتصادية لفلسطيني الشتات داعمة للاقتصاد داخل الأراضي الفلسطينية.
3. التركيز على العمق العربي والدولي والتواجد الفلسطيني بمختلف دول العالم لتسويق المنتجات الفلسطينية حتى تكون تلك الأسواق قادرة على استيعاب منتوجاتنا من خلال برامج تشجيعية للمصدرين والمنتجين والمستهلك على حد سواء.
4. تسويق العمالة الفلسطينية للدول العربية والإقليمية من خلال عقد اتفاقات ثنائية مساهمة من تلك الدول بصمود الفلسطينيين وتضحياتهم.

5. إنشاء المناطق الصناعية وخاصة المناطق ذات التكنولوجية العالية.
6. تحسين حركة بضائع نشطة عبر نقاط العبور من خلال تحسين الترتيبات المؤسساتية على المعابر الحدودية ويتضمن ذلك بناء قدرات الإدارة العامة والبنى التحتية على المعابر الحدودية.
7. ترويج العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان الأخرى من خلال دعم التسويق وترويج التصدير، وتطبيق اتفاقيات التجارة، وتطبيق بروتوكولات باريس.
8. توفير المزيد من الفرص للحصول على القروض وتمويل الاستثمار وبناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء صندوق بناء الخبرات (المشروعات الاقتصادية المتوجهة للتصدير)، وخدمات الإقراض والتمويل الصغيرة لرواد المشاريع الريفية والحضرية، وخدمات تمويل وإقراض لتشجيع تأسيس المشروعات الاقتصادية في القطاعات الاستراتيجية مثل الخدمات التجارية والخدمات اللوجستية (النقل والشحن).
9. تحسين نظم الإقراض وتمويل الاستثمار والخدمات المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال بناء القدرات للإشراف على توفير خدمات الاستشارات المالية والإقراض.

2-6 القطاعات الريادية

سوف تولي حركة فتح خلال المرحلة القادمة اهتماماً خاصاً بتطوير الاقتصاد، وسوف تركز جهودها في عدد من القطاعات الاقتصادية الريادية والتي يمكن أن تشكل رافعة للاقتصاد الفلسطيني نحو الاستقلال الاقتصادي وتعزز مفهوم الاقتصاد المقاوم، بالإضافة إلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتصليب موقفه النضالي. وفيما يلي أهم هذه القطاعات.

2-6-1 العلم والمعلوماتية

يشكل قطاع المعلومات مصدراً أساسياً للدخل القومي والعمل والتحول البنائي ففي الولايات المتحدة ينتج قطاع المعلومات حوالي نصف الدخل القومي وفرص العمل، وتظهر اقتصاديات الدول المتقدمة في أوروبا أن حوالي 40% من دخلها القومي قد انبثق من أنشطة المعلومات في منتصف السبعينات. في حين لم تتعدى نسبة استخدام الإنترنت بين أفراد المجتمع الفلسطيني لأغراض التجارة الإلكترونية 1% وهي نسبة ضئيلة جدا ولا تمثل أي ثقل حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني. كما بلغت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الأراضي الفلسطينية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.6% للعام 2006. وقد بلغ الإنفاق السنوي للأسر الفلسطينية على مجموعة مختارة من الخدمات التكنولوجية ووسائل الاتصالات المتوفرة لدى الأسر ما يقارب 145 مليون دولار، وبمعدل شهري 15 دولار للأسرة الواحدة.

تشير البيانات الإحصائية لعام 2006 الى تطور ملحوظ في البنية الأساسية والنفاذ لتكنولوجيا المعلومات في المجتمع الفلسطيني، حيث وصلت نسبة امتلاك الأسر لجهاز حاسوب 33%، ونسبة الأسر التي لديها إنترنت في البيت 15%، فيما تضاعفت نسبة امتلاك الأسر للهاتف النقال لتصل إلى 81%، أما نسبة امتلاك الأسر الفلسطينية للاقط الفضائي فقد وصلت الى 80%، ونسبة امتلاك الأسر للهاتف الثابت الى 51%، فيما بلغت نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين يملكون هاتف نقال 38%.

تشكل الثورة العلمية التي نعيشها اليوم منعطفاً مهماً في حياة البشرية قاطبة خاصة وأنها تركز على قطاعات مهمة كالاتصالات والمعلوماتية والإبداع المعرفي وعلوم الطاقة والبيئة والصحة وغيرها. ويعد التحرك الداخلي باتجاه مواكبة مسيرة العلم داخل حركة عريقة كفتح مطلبا مهما يتوازى مع عملية التحديث والتنشيط الداخلي ويساهم في ربط الفكر التنظيمي بالإنجازات المعرفية وتطويع تلك الإنجازات لخدمة الحركة وتطوير أدائها ورفع قدرتها الديناميكية للتواصل مع أعضائها وإيصال رسالتها وتشجيع الفكر الإبداعي الجريء والمنتج. وتوظيفا للحرص الحركي القائم على تبني تلك المفاهيم وتوظيفها لخدمة الحركة ورفعتها فإن العمل المستقبلي سيركز على محورين رئيسيين هما المعلوماتية والعلوم، حيث يشمل محور المعلوماتية المواقع الإلكترونية والربط الشبكي والبريد الإلكتروني، بينما يشمل محور العلوم مسألة الريادة العلمية وتشجيع النوادي العلمية وتعزيز المنح الدراسية للمبدعين، وتقديم جوائز التميز والمسابقات العلمية والمعرفية العربية والدولية وتعزز الإبداع في التعليم الأساسي ومبادرات التطوير والمشروعات العلمية. وفي إطار رعايتها للعلوم فإن الحركة ستساهم مساهمة مباشرة في استقطاب ودعم المشروعات المعرفية والعلمية خاصة ما يرتبط ارتباطا مباشرا بالمجتمع المحلي. كما وستدعو كوادرها إلى المساهمة الأكبر في بلورة المشروعات العلمية والسعي لتحقيق أفكارهم المفيدة بصورة تنعكس على الحركة بالإيجاب وتنمي تطور مجتمع المعرفة وتقدم لهذا المجتمع نماذج علمية ناجحة ومتميزة تساهم في نضرة الحركة وتدعيم مخزونها البشري الكفء والطاقة الكامنة فيه، وسوف تولي الحركة اهتماماً لدور العلماء والمبدعين في النشاط التنظيمي؛ وتحارب الهجرة العكسية للعقول الفلسطينية وتقوم بدعم البحث العلمي وإيلائه العناية الكبرى.

2-6-2 قطاع الإسكان

تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 الى أن عدد المباني في الأراضي الفلسطينية بلغ (473,951) وأن عدد الوحدات السكنية بلغ (693,805)، كما تشير الإحصاءات الى أن 1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تعيش في مساكن على شكل فيلا و53.3% في مساكن على شكل دار، و45.0% في شقة، كما أن هناك 16.4% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تسكن في مساكن تحتوي على 1-2 غرفة. وفيما يتعلق بملكية المسكن يعيش 87.6% من الأسر الفلسطينية في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة. كما تشير الإحصاءات الى أن متوسط عدد الغرف في

المسكن في الأراضي الفلسطينية بلغ 3.6 غرفة، بواقع 3.6 في الضفة الغربية و3.7 في قطاع غزة. كما بلغ متوسط كثافة السكن في الأراضي الفلسطينية 1.7 فرد/غرفة، بواقع 1.8 فرد/غرفة في قطاع غزة، مقابل 1.6 فرد/غرفة في الضفة الغربية، كما أن هناك 15,267 أسرة في الضفة الغربية و 14,047 أسرة في قطاع غزة تعرض مسكنها لهدم كلي أو جزئي خلال الفترة 2000/09/28 حتى 2006/06/15.

وتظهر إحصاءات ومعطيات مسح ظروف السكن لعام 2006، أن 69.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحتاج إلى بناء وحدة سكنية جديدة خلال العشر سنوات القادمة (وحدة سكنية واحدة أو اكثر)، كما أن 18.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية لديها القدرة المادية على بناء وحدات سكنية خلال العشر سنوات القادمة.

ترى حركة فتح أن الحق في السكن حق أساسي من حقوق الانسان لتمكينه من العيش الكريم. لذلك سوف تسعى الحركة إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وتعزيز التنمية وجودة الحياة ومساعدة القطاعات المهمشة والأسر المحتاجة وصاحبة الدخل المتدني وذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على حق السكن، وتمكين القطاع الخاص لدعم قطاع الإنشاءات والإسكان. وسوف تسعى الحركة مشاركة المواطنين بوضع السياسات الإسكانية وتنفيذها ومشاركة القطاع الخاص واستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا القطاع، وتشجيع الجمعيات الإسكانية التعاونية وجمعيات المجتمع المدني وإنشاء المؤسسات الاقراضية بفوائد متدنية.

وسوف تسعى حركة فتح إلى تنفيذ التزاماتها من خلال بعض الآليات أهمها:

1. تلبية الطلب المتزايد على المساكن ذات أسعار في متناول ذوي الدخل المحدود والمتوسط من خلال توفير البنية التحتية العامة لدعم برامج كبرى يقودها القطاع الخاص لبناء المساكن.
2. تأهيل البيوت المدمرة من خلال إصلاح المساكن المدمرة بفعل الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. تشجيع صندوق الاستثمار الفلسطيني والقطاع الخاص الى الاستثمار في قطاع الإسكان والعمل باتجاه إنشاء مدن جديدة لاستيعاب الطلب المتزايد على السكن، وقد باشر صندوق الاستثمار العمل في هذا القطاع.

2-6-3 قطاع النقل والمواصلات

تشير البيانات الإحصائية الخاصة بأنشطة النقل للقطاع غير المنظم الى أن عدد المركبات العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ 11,337 مركبة، منها 74.6% في باقي الضفة الغربية، و23.8% في قطاع

غزة، و1.6% مركبة في القدس، يعمل على هذه المركبات 11,837 مشتغلاً، منهم 73.0% في باقي الضفة الغربية، و25.5% في قطاع غزة، و1.5% في القدس، في حين بلغت قيمة إجمالي الإنتاج 168.3 مليون دولار أمريكي، 77.9% منها في باقي الضفة الغربية، و20.6% مليون دولار في قطاع غزة، و1.5% في القدس، وقد حققت هذه الأنشطة قيمة مضافة بلغت 81.6 مليون دولار أمريكي، توزعت بواقع 76.3% في باقي الضفة الغربية، و22.2% في قطاع غزة، و1.5% في القدس.

كما بينت الإحصاءات أن أطوال الطرق المعبدة في الأراضي الفلسطينية بلغ 5,146.9 كم، توزعت بواقع 87.7% في الضفة الغربية، و12.3% في قطاع غزة، في حين بلغ عدد المركبات المرخصة 116,646 مركبة، توزعت بنسبة 49.3% في باقي الضفة الغربية، و50.7% في قطاع غزة، من ناحية أخرى فقد بلغ عدد حوادث السير 3,509 حادثاً نتج عنها 6,026 إصابة، شكلت الإصابات القاتلة منها 3.1%.

ترى حركة فتح أن قطاع النقل والمواصلات بمكوناته الثلاث (النقل البري، والجوي والبحري) من القطاعات الهامة التي تساهم في بناء وتطوير الاقتصاد الفلسطيني. فهو أحد الأدوات لتعزيز رفاهية المواطنين وتعزيز وحدة الوطن الجغرافية، وهو أحد مظاهر السيادة الفلسطينية على المنافذ والمعابر، وأيضاً أحد الوسائل لنفاذ فلسطين على العالم والتحرر من الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك سوف تسعى الحركة إلى الاهتمام بشبكات الطرق وسكك الحديد التي تربط بين المدن والمناطق الصناعية، والاهتمام بإعادة بناء ميناء غزة وإعادة تأهيل مطار عرفات والعمل على إنشاء الممر السريع لربط الضفة الغربية لقطاع غزة. كما ستسعى الحركة إلى تنظيم هذا القطاع بشكل أفضل بحيث يقدم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين وبمواصفات عالمية من حيث السلامة والأمان.

ولتحقيق التزامات الحركة ورؤيتها بشأن قطاع النقل والمواصلات، فإنها ستقوم بما يلي:

1. الوصول إلى شبكة طرق ناجعة وآمنة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بناء واعادة تأهيل شبكة الطرق المناطقية والرئيسة والفرعية، وبناء واعادة تأهيل شبكات الطرق الداخلية "البلدية"، وتطوير المخطط الرئيسي للطرق بما في ذلك بناء القدرات ويتضمن ذلك قدرات الصيانة، ودراسة الجدوى والتصاميم للطرقات الرئيسة، وتقوية القوانين المنظمة للسير وتحديث نظام ترخيص السيارات وبناء قاعدة معلومات عن حوادث المرور وتطوير المواصلات العامة ووضع نظم عربات نقل البضائع الثقيلة، والبنى التحتية للطرق وتخطيط الطرقات وتركيب لافتات التحذير والإرشاد وحواجز الحماية الجانبية وحماية الأرصفة.

2. الوصـــول إلى بنية تحتية للنقل لتمكين حركة البضائع والأفراد من خلال سن قوانين للأمان وبناء قاعدة معلومات للرصد الجوي والبحري، وإعادة تأهيل ميناء صيادي الأسماك في غزة.

4-6-2 قطاع السياحة

بدأ النشاط السياحي باستعادة عافيته بعد العام 2002 حيث شهد ذروة الأحداث والإجراءات الإسرائيلية من اغلاقات واجتياحات للمدن، فعلى صعيد السياحة الداخلية بما يشمل الزوار المحليين والزوار الوافدين، فقد بلغ عدد الزوار داخل الأراضي الفلسطينية خلال العام 2007 نحو 1,327,190 سائحاً، 7.4% منهم من الزوار المحليين، كما بلغ عدد الزوار الأجانب الوافدين إلي الأراضي الفلسطينية خلال عام 2007 نحو 995,291 زائراً. وفيما يتعلق بتوزيع الزوار حسب المنطقة والوقت من السنة، فقد تركز وجود الزوار الوافدين خلال العام في محافظة بيت لحم بنسبة 62.1%، يليها محافظة أريحا والأغوار بنسبة 37.1%، في حين تركز وجود الزوار المحليين خلال العام في محافظة أريحا والأغوار بنسبة 70.9%، يليها محافظة جنين بنسبة 5.1%، أما توزيعهم حسب الشهر، فقد كان العدد الأكبر من الزوار الوافدين قدموا للبلاد في الربع الرابع من العام 2007، وذلك يعود لكون تلك الفترة من كل سنة، فترة أعياد دينية، ومواسم حج للطوائف المسيحية بالتحديد، في حين أن الزوار المحليين قاموا برحلات محلية خلال فترة الربيع من العام الماضي، حيث استقبلت منطقة أريحا والأغوار ما نسبته 70.9% منهم.

ترى حركة فتح أن أهمية القطاع السياحي تكمن في قدرته على المساهمة في التنمية الشاملة نظراً لقدرته على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ولأهميته في زيادة فرص العمل، إضافة إلى قدرته على تشكيل منبر إعلامي جيد لإيصال الرسالة الحضارية والإنسانية للشعب الفلسطيني، وقدرته على تعزيز الانتماء والحفاظ على الموروث الحضاري والديني والهوية الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني. لذلك سوف تسعى الحركة إلى زيادة حصة فلسطين من السياحة الوافدة للشرق الأوسط، وتثبيت فلسطين على الخارطة السياحية كمصدر سياحي مستقل. وسوف تسعى الحركة إلى دعم الصناعة السياحية ودعم القطاع السياحي وتطويره.

وسوف تسعى حركة فتح إلى تطوير قطاع السياحة بحيث يصبح قطاعاً قادراً على المنافسة الدولية من خلال ترميم والحفاظ على المواقع السياحية، وتسويق فلسطين كوجهة سياحية، والبحث والتطوير وإنشاء قاعدة معلومات وتحديد المناطق المستهدفة، وتحسين النظم القانونية للصناعة السياحية، وبناء قدرات وتدريب القطاع الخاص.

2-6-5 قطاع الصناعة

تشير الأرقام الإحصائية لعام 2006 إلى وجود 11,351 مؤسسة تعمل في الأنشطة الصناعية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذه المؤسسات قامت بتشغيل 49,990 مشتغلاً وأن 63.9% من مجموع المشتغلين يعملون بأجر، وقد تلقى المشتغلون بأجر تعويضات بلغت قيمتها 138.3 مليون دولار ليبلغ متوسط نصيب العامل بأجر من التعويضات 4,328 دولار سنوياً. وقد بلغت قيمة الإنتاج للمؤسسات الصناعية 1,474.4 مليون دولار لعام 2006، فيما قامت بتصدير ما قيمته 159.6 مليون دولار أمريكي وهذا يمثل 10.8% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

يتضح من خلال أداء هذه الفئات تركز الإنتاج الصناعي في الفئتين الثانية والثالثة (5 عمال فأكثر) بنسبة تصل إلى 76.7% رغم أنها تمثل فقط ما لا يزيد عن ربع المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة (21.2%)، في حين يتركز معظم تواجد المنشآت الصناعية ضمن فئة المنشآت الصغيرة والتي تشغل اقل من 5 عاملين، حيث يتضح اعتمادها على خلق فرص العمل لاصحابها أو أفراد الأسرة خاصة وان النسبة الأعظم من العاملين فيها من غير مدفوعي الأجر.

وكون أن قطاع الصناعة يشكل أحد أهم دعائم الاقتصاد الفلسطيني وأدوات الاستقلال الاقتصادي، لذلك سوف تسعى حركة فتح إلى تعزيز الصناعات الاستخراجية والصناعات البديلة والصناعات التحويلية والصناعات اليدوية والحرفية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات للمناطق الأقل نمواً وتشجيع إقامة المناطق السياحية والمدن الصناعية ودعم الصناعات القائمة وحماية الإنتاج الفلسطيني وتشجيعه، بالإضافة إلى تشجيع التسهيلات المالية والقانونية لنمو هذا القطاع وازدهاره بإنشاء بنك الإقراض الصناعي وصناديق اقراضية تدعم هذا القطاع بفوائد متدنية. كما تسعى الحركة لتوجيه الاستثمارات لاستغلال الطاقة الشمسية والطاقة المتجددة كأدوات لتطوير الصناعات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العربية والعالمية. وسوف تسعى الحركة أيضاً إلى دعم وتطوير وتحديث الصناعة من خلال بناء مناطق صناعية تابعة لبعض البلديات، وبناء مدن صناعية حدودية، وبناء قدرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجالات القدرات الادارية والانتاجية ومعايير الجودة.

وعلى وجه الخصوص، ترى الحركة أن قطاع الكهرباء والمياه يشكل قطاعاً هاماً للصناعة وللقطاعات الأخرى، لذلك سوف تسعى الحركة إلى القيام بما يلي:

1. خلق شبكة تزويد كهرباء ناجعة في الضفة وغزة قادرة على تلبية الطلب الحالي والمتزايد من خلال نظام توزيع موحد في الضفة، وإنشاء مراكز تحكم لإدارة شبكة التوزيع في الضفة وغزة، وإعادة تأهيل وتوسيع شبكة الكهرباء في الضفة وغزة.

2. توفيـــر خدمات الكهرباء بشكل منظم وناجع من خلال بناء القدرات وشركات توزيع الكهرباء في الضفة وغزة.
3. توزيـــع وادارة مصادر المياه بشكل عادل وفعال من خلال بناء مرافق التزويد بالمياه وخط أنابيب مياه رئيسي وشبكات مياه، وإعادة تأهيل شبكات المياه، وحفر وتجهيز آبار مياه، وإجراء دراسات الجدوى وتصميم خط مياه رئيسي في غزة ومحطة تحلية.

2-6-6 قطاع الزراعة

تـشير البـيانات الإحصائية المتوفرة عن الواقع الزراعي إلى أن الأراضي المزروعة في الأراضي الفلـسطينية خلال العام الزراعي 2006/2005 بلغت ما مقداره 1,826 ألف دونم، منها 90.2% في الـضفة الغـربية مقابل 9.8% في قطاع غزة، وقد شكلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبـر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة حيث بلغت 62.2%، وتسود الزراعة المروية في قطاع غزة حيث تحتل 69.1% من مجموع المساحة المزروعة في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فان نسبة الزراعة المـروية لا تتجاوز 8.4% من إجمالي المساحة المزروعة.

هـذا وقد بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي خلال العام الزراعي 2006/2005 حوالي 1,064 مليون دولار مـوزعة بنـسبة 56.4% للإنـتاج النباتـي، و43.6% للإنتاج الحيواني، أما إجمالي تكاليف مـستلزمات الإنـتاج الزراعـي فبلغت حوالي 507.7 مليون دولار أمريكي وإجمالي القيمة المضافة للقطـاع الزراعـي فـبلغت حوالـي 556.9 مليون دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بعدد المهندسين الـزراعيين فـي الأراضي الفلسطينية نهاية العام 2006 فقد بلغ حوالي 1,595 مهندس، منهم 829 مهـندس في قطاع غزة، أما عدد الأطباء البيطريين فقد بلغ 259 طبيب منهم 142 طبيب في الضفة الغربية.

ترى حركة فتح أن لقطاع الزراعة دوراً اقتصادياً وبعداً وطنياً وأداة من أدوات النضال، حيث الالتصاق بالأرض والحفاظ على هويتها. كما شكل القطاع الزراعي الملاذ الآمن في حالات الأزمات الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد الفلسطيني. لذلك تولي الحركة اهتماماً خاصاً لهذا القطاع، وبناء قدرات المزارع وتطوير الخدمات الزراعية، وتطوير الأراضي واستغلالها بطرق حديثة. وسوف تسعى الحركة إلى تطوير المرتفعات الجبلية واستغلالها واستغلال المناطق الحرجية وتطوير المراعي ودعم سياسات زراعية تعزز الصمود وتدعم المزارعين وتشجع المواطنين للاستثمار والبقاء في هذا القطاع الهام وذلك من خلال إنشاء التعاونيات وتشجيع آفاق الشركات وذلك للمساعدة في تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية، وانشاء مراكز الأبحاث الزراعية لانتاج الأثمار والخضار المهجنة التي تتلاءم وتقلب المناخ في بلادنا.

وسوف تسعى الحركة إلى تحقيق التزاماتها تجاه قطاع الزراعة من خلال عدد من الآليات أهمها:

1. تطوير قطاع الخدمات الزراعية من خلال إنشاء مصانع التصنيع الزراعي، وتطوير قطاع خدمات ما بعد جني المحاصيل (المعالجة والتغليف والتوزيع والتسويق وترويج التصدير)، بالإضافة إلى الخدمات التجارية والخدمات اللوجستية (النقل والشحن).
2. زيادة كفاءة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى من خلال تأهيل المزارع والبيارات والبنى التحتية المدمرة الأخرى، والمحافظة على الموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي والمياه.
3. تحسين وتطوير السياسات والنظم للقطاع الزراعي من خلال بناء قدرات وزارة الزراعة ومعهد المواصفات.

2-6-7 قطاع المالية والبنوك

تشير الأرقام الإحصائية المتوفرة لعام 2006 الى وجود 47 مؤسسة تعمل في قطاع المالية والبنوك منها 38 بنكاً ومؤسسة مالية و9 شركات تأمين. وبلغ عدد المشتغلين في هذه المؤسسات 6064 موظفاً منهم 5217 موظفاً في البنوك والمؤسسات المالية، و847 موظفاً في شركات التأمين. كما بلغت تعويضات العاملين ما قيمته 89.7 مليون دولار أمريكي منها 80.3 مليون دولار أمريكي في البنوك والمؤسسات المالية و9.4 مليون دولار أمريكي في شركات التأمين.

كما تشير الإحصاءات إلى ارتفاع متوسط نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين، حيث ارتفعت القيمة من 14205.8 دولار عام 2005، لتصل إلى 14785.6 دولار عام 2006 ويعود ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في عدد العاملين والذي ارتفع من 4700 عامل عام 2005، إلى 6064 عامل عام 2006، بالإضافة إلى ارتفاع تعويضات العاملين، حيث ارتفعت من 66.8 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى 89.7 مليون دولار عام 2006، كما يلاحظ انخفاض الإنتاج من 299.3 مليون دولار عام 2005 إلى 298.6 مليون دولار عام 2006.

ترى حركة فتح أن لقطاع المالية والبنوك دوراً هاماً في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني وتحقيق الازدهار والرخاء الاقتصادي، لذلك تلتزم الحركة بدعم هذا القطاع وتوفير البيئة الاستثمارية الداعمة له من أجل القيام بواجباته تجاه الاقتصاد الوطني على أكمل وجه. كما ترى حركة فتح أن هذا القطاع يشكل أحد القطاعات الريادية التي يمكن للحركة أن تستثمر فيه من أجل تعزيز صمود أعضائها وتوجيه استثماراتها فيه.

الفصل الثالث

الرؤية والتوجهات الاجتماعية

3-1 خلفية عامة

لقد أولت حركة فتح منذ انطلاقتها عام 1965 اهتماماً خاصاً للقطاع الاجتماعي، فأنشأت المؤسسات الاجتماعية والثقافية، ورعت الاتحادات والمنظمات الشعبية، ودعمت المراكز والمؤسسات الثقافية والاجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية وفي الشتات، ودعمت ورعت دوائر منظمة التحرير الفلسطينية، وصولا إلى بناء السلطة الوطنية الفلسطينية . انطلقت الحركة في ذلك من فهمها بأن القطاع الاجتماعي، هو الركيزة الأساسية في بنية الانسان الفلسطيني مما يتطلب توفير الوسائل الرعائية والتنموية له في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والثقافية والحماية الاجتماعية على أن يشمل جميع فئات الشعب الفلسطيني أينما وجدت، وتحديدا الفئات المهمشة والضعيفة التي هي بأمس الحاجة إلى الرعاية والأمن قناعة منها بأن القطاع الاجتماعي حاضنة التغيير والتطوير وتحديد اتجاهات المجتمع المستقبلية، وهو الجبهة التي ينبغي تصليبها لدعم الحركة السياسية وديمومة النضال الوطني، وهو القطاع الذي يتم من خلاله تحقيق رفاهية المواطن وتعزيز انتمائه وهويته.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار تنكر الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، يشكل العائق الأساسي أمام إحداث تطوير فعلي لهذا القطاع. كما أن عدم تمتع الشعب الفلسطيني بالسيادة الفعلية على الأرض والموارد من شأنه الحؤول دون الوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية تكفل للشعب الفلسطيني الرفاه الاجتماعي.

3-2 الرؤية الاجتماعية لحركة فتح

إن حركة فتح وإدراكا منها لأهمية القطاع الاجتماعي، وإذ تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبجديتها في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإنها تسعى لضمان حصول الشعب الفلسطيني على الرفاه والحماية الاجتماعية والتنمية الثقافية. وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تهيئة الظروف الضرورية لتعزيز صمود الإنسان الفلسطيني أينما وجد وبتمكينه من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوقه المدنية والسياسية بكرامة وحرية وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الخوف والفاقة.

إن الحركة وهي تضع نصب عينيها هذه الرؤية، لترتكز على الاعتماد على الذات والتأهيل والتمكين، والشراكة بين القطاعات الثلاث العام والأهلي والخاص. وتولي الحركة اهتماما كبيرا للبناء المؤسسي

وتفعيل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وإجراء التقييم والتقويم المستمرين، والرقابة على الأداء، والشفافية، والمساءلة، ومبدأ التكامل في العمل، ومركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ. ولتحقيق ذلك، فإن حركة فتح تلتزم بما يلي:

3-2-1 في مجال الحماية الاجتماعية

تسعى حركة فتح لبناء مجتمع فلسطيني متضامن ومتكافل، ينعم فيه المواطن بالحرية والحماية والعيش الكريم، ذلك أن الهدف الأسمى هو التحرر وبناء الدولة المستقلة القادرة على حماية مواطنيها وتوفير سبل العيش الكريم لهم كأحد الحقوق الأساسية، وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تقرّ حركة فتح بحق كل فلسطيني في الحصول على الضمان الاجتماعي، وبحقه في مستوى معيشي كاف له ولأسرته. وتقرّ كذلك بحق الفلسطينيين في التحرر من الجهل والجوع والفقر.
2. تلتزم حركة فتح بتوفير الحماية والمساعدة للأسرة كونها تشكل الوحدة الجماعية والطبيعية والأساسية في المجتمع.
3. تعمل على تنشيط البرامج الاجتماعية التي تخدم شعبنا في الشتات والعمل على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي يطرحها واقع اللجوء والمنفى والشتات.
4. تولي أهمية قصوى لتوفير الحماية الاجتماعية لشعبنا في مختلف أماكن تواجده ولمختلف فئاته وتحديدا الفئات المنكشفة كالمعاقين، والأحداث، والمسنين، والنساء الفقيرات اللواتي يرأسن أسرهن خاصة أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين، والأيتام.
5. تعمل على إعادة الاعتبار للعمل الخيري والتطوعي في مجالات التنمية الاجتماعية.
6. تقوم بالمشاركة الفعالة في مكافحة الفقر والبطالة من خلال صناديق الفقر والمشاريع التشغيلية.
7. تعمل على تشجيع البحوث الاجتماعية والتنموية والسكانية وتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.
8. تعطي اهتماماً خاصاً بالأطفال وذلك بوضع البرامج والمشاريع والنشاطات التي تحقق تنمية قدراتهم في المجالات العديدة و تجعلهم قادرين على مجابهة التحديات في المجتمع.
9. تلتزم باحترام الحريات الفردية والحق في الخصوصية.
10. تؤكد على الانفتاح على الشركاء من تنظيمات ومؤسسات مجتمع مدني ومنظمات دولية، والتحلي بالمرونة والتسامح وتقبل الآخر في إطار العمل الاجتماعي والسياسي.
11. تعمل على إرساء برامج توعية مجتمعية لتعميق اللحمة الوطنية والتكافل والتضامن بين أبناء الشعب ومحاربة دعوات الانغلاق والتعصب وبناء المجتمع الديمقراطي في إطار سلطة القانون والنظام العام.
12. دعم مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى إحدى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لمواصلة واجبها تجاه هذه الفئة الكريمة من شعبنا داخل الوطن وفي الشتات.

13. إصلاح شبكة الحماية الاجتماعية وبناء قدراتها، ويتضمن ذلك وضع استراتيجية الحماية الاجتماعية وتوفير قاعدة معلومات وإطار عمل للتعاون مع المنظمات غير الحكومية.
14. صياغة السياسات الاجتماعية التي تضمن حماية المجموعات الضعيفة وتنسيق العمل في بناء القدرات للمؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية.

3-2-2 في مجال الرعاية الصحية

تبين الأرقام الإحصائية المتوفرة أن العدد الإجمالي للمستشفيات في الأراضي الفلسطينية بلغ 78 مستشفاً، منها 54 مستشفاً في الضفة الغربية بسعة 3,017 سرير و24 مستشفى في قطاع غزة بسعة 2,329 سرير، ومن هذه المستشفيات 26 مستشفاً تتبع للإشراف الحكومي و 54 مستشفاً تتبع لجهات غير حكومية (خاص، وكالة، ومنظمات غير حكومية)، كما تشير الإحصاءات الى أن هناك 653 مركز رعاية صحية أولية منتشرة في الأراضي الفلسطينية، منها 521 في الضفة الغربية و132 في قطاع غزة، منها 413 مركزاً صحياً تابعة للقطاع الحكومي و187 مركزاً وعيادة صحية تابعة لمنظمات غير حكومية و53 عيادة تديرها وكالة الغوث.

تشير الإحصاءات لعام 2006 الى أن هناك ثباتاً على معدلات الخصوبة، حيث بلغت 4.6 مولوداً لكل امرأة في الأراضي الفلسطينية، في حين لم يحصل تقدم يذكر في مجال الحد من وفيات الرضع، إذ بلغ 25.3 لكل ألف ولادة حية، وتشير البيانات إلى أن قطاع غزة سجل معدلاً لوفيات الرضع أعلى منه في الضفة الغربية (28.8 مقابل 22.9) على التوالي. كما أنه لم يتم تحقيق تقدم ملموس على صعيد وفيات الأطفال دون الخامسة على المستوى الوطني، حيث بلغت هذه المعدلات 28.2 لكل ألف ولادة حية عام 2006، مقارنة مع 28.7 لكل ألف ولادة عام 2000، بالمقابل سجل انخفاض قدرة 5.5 % على هذه الوفيات في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فقد ارتفع هذا المعدل بنسبة 1.6%، وأن هناك 10 أطفال من بين كل 100 طفل تقل أعمارهم عن 5 سنوات يعانون من قصر القامة المزمن أو الحاد، بارتفاع قدره 3.0% خلال الفترة 2004-2006، وبلغت هذه النسبة 7.9% في الضفة الغربية مقابل 12.4% في قطاع غزة.

تسعى حركة فتح للمساهمة في تحسين المستوى الصحي للمجتمع الفلسطيني في إطار تنموي عادل، والمساهمة في تعزيز وتطوير البنى التحتية الصحية الفلسطينية وإدخال التكنولوجيا الطبية الحديثة إليها. كما تسعى الحركة إلى التوعية الصحية المجتمعية وتعزيز المفاهيم الصحية التنموية، انطلاقا من الواقع الفلسطيني والوصول بالخدمات الصحية حيثما لا توجد وحيثما أمكن في المناطق النائية من

أجـل تخفيف الأعباء المادية والجسدية والنفسية ورعاية الشرائح والأسر الأقل حظاً في التنمية. لذلك فإن حركة فتح تلتزم بما يلي

1. تقـر الحركة بحق كل فلسطيني في التمتع بالمستوى اللائق من الصحة الجسمية والعقلية، وتهيئة الظروف لتأمين الخدمات والرعاية الطبيتين ودون تمييز.
2. تحرص الحركة على التغطية الجغرافية للمناطق التي هي بحاجة للخدمات الصحية، وتعزيز دور الحـركة فـي العمـل على توفير هذه الخدمات وبناء المستشفيات والعيادات الصحية في المناطق الريفية النائية.
3. تـدعم الحـركة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لضمان استمرار تقديم الخدمات والرعاية الطبية لشعبنا في الوطن وفي الشتات والمخيمات.
4. تؤكد على الاعتماد على الكفاءات ذات الخبرة والدراية في إدارة القطاع الصحي.
5. تقوم بمراجعة معايير الترخيص وتحديثها والمشاركة في وضع النظم والمعايير المنظمة لذلك.
6. تقوم بالمشاركة في التخطيط والتنسيق وتطوير السياسات الصحية وفقاً لاحتياجات المجتمع وللشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

3-2-3 في مجال التعليم

تبـين البيانات الإحصائية أن هناك 2,429 مدرسة في الأراضي الفلسطينية، منها 1,808 مدرسة في الـضفة الغـربية، و621 مدرسة في قطاع غزة، منها 1,833 مدرسة حكومية، 308 مدرسة تابعة لـوكالة الغـوث الدولـية، و288 مدرسة خاصة، وأن هناك 1,097,095 طالباً وطالبة يدرسون في المدارس، منهم 653,355 طالباً وطالبة في الضفة الغربية موزعين على 21,734 شعبة، و443,740 طالـباً وطالـبة فـي قطـاع غزة موزعين على 11,599 شعبة، وهناك 28,729 شعبة في المرحلة الأساسية و4,604 شعبة في المرحلة الثانوية. في حين بلغ عدد المعلمين في المدارس بكافة مراحلها 43,529 معلمـا ومعلمـة، مـنهم 30,564 معلماً في المدارس الحكومية و8,452 في مدارس وكالة الغوث الدولية و4,513 في المدارس الخاصة. فيما توزع عدد المعلمين والمعلمات في الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 27,418 و16,111 على التوالي. كما تشير الإحصاءات الى أن نسبة الرسوب في المـدارس بلغـت 3% عـام 2007/2006 ونسبة التسرب 1.2%، ومعدل عدد الطلبة لكل معلم في المدارس الحكومية 25.1 طالب لكل معلم و29.8 طالب لكل معلم في مدارس وكالة الغوث الدولية، و 17.3 طالب لكل معلم في المدارس الخاصة، وقد بلغ معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة في المرحلة الأساسية 33.3 طالباً، وفي المرحلة الثانوية 30.4 طالباً.

وفـي العام الدراسي 2007/2006 بلغ عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجـتمع المتوسـطة 148,210 طالباً وطالبة لنيل شهادة البكالوريوس و16,967 طالباً وطالبة لنيل

شـــهادة الدبلـــوم المتوسط و4,431 طالباً وطالبة في الدراسات العليا. هذا وقد بلغ عدد الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في العام الدراسي 2006/2005، 21,851 خريج وخريجة بواقع 16,281 لـشهادة البكالوريوس (منهم 6,730 ذكور و9,551 إناث)، 4,136 لشهادة الدبلوم المتوسط (منهم 1,945 ذكور و2,191 إناث)، وعدد المتخرجين من الدراسات العليا 839 (منهم 544 ذكور و 295 إناث). وبحسب المعطيات الإحصائية المتوفرة للعام 2007، فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية 6.2% بواقع 2.8% للذكور و9.7% للإناث.

أدركت حركة فتح منذ عقود أن للعلوم والثقافة أثراً بارزاً في حياة الإنسان وتطوره، حيث أكدت التجربة في التاريخ الإنساني أن تقدم الأمم والشعوب يرتبط باستمرار تقدمها العلمي والتكنولوجي وبمدى قدرتها على مواكبة التطورات، وأن تأخرها يرتبط بالضرورة بتجاهلها لهذا الجانب، ولذلك كان من الطبيعي أن تولي حركة فتح أهمية كبيرة لقطاع التعليم. وتدرك الحركة أنه من الواضح أننا نعيش على أعتاب مرحلة جديدة تتضاعف فيها المعرفة وتقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات بشكل سريع وتتغير معها أنماط التنمية وطرق الإنتاج وأساليب الحياة. لذلك فقد سعت الحركة لأن يكون التعليم في فلسطين جيداً ومنفتحا على العالم مؤصلا للشخصية وللهوية الوطنية والقومية والروحية. وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تقـــر حركة فتح بحق كل فلسطيني وفلسطينية في التعليم دون تمييز وتتبنى سياسة التعليم الإلزامي لغايـــة المـــرحلة الإعداديـــة، وتـــؤمن الحركة بوجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
2. تؤمن الحركة بحق التعليم للجميع وتلتزم بتوفيره ما أمكنها ذلك.
3. تؤكد بالتركيز على تعليم الفتيات في كافة مراحل التعليم وفروعه.
4. تولي الاهتمام الكافي للتعليم في الريف وتوفير التعليم لكافة الفئات المهمشة والمحرومة وعلى رأس ذلك المرأة وكبار السن وتتبنى برنامج محو الأمية، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم.
5. تلتـــزم بتبنـــي برامج الطفولة المبكرة (رياض الأطفال) والإسهام في دعم هذه البرامج من منطلق الاستثمار المبكر في الإنسان.
6. تلتزم الحركة بالسير قدماً بتوحيد المناهج وتحديثها وتطويرها بما يتناسب مع الوضع الفلسطيني.
7. تلتـــزم بتحديث التعليم وربطه بآفاق التطور العلمي والتكنولوجي بتحسين البيئة المدرسية والمنهاج وكافـــة الوســـائل المـــساندة وإدخـــال الكمبيوتـــر والمعلوماتية الى المناهج، وتطبيق نظام التعليم الإلكتروني الذي بدأت فيه حكومة فتح عام 2005.
8. تعمـــل على تعزيز التوجه نحو التعليم المهني وربطه بحاجات المجتمع وبالسوق المحلي، لتصحيح هرم التعليم المقلوب لدينا.

9. تلتزم بحق التعليم الجامعي وتحسين مستواه والتركيز على النوعية والعمل على إنشاء صندوق دعم الطالب الفلسطيني.
10. تعمل على تعميق الشراكة مع المجتمع المحلي وخاصة في بناء العلاقة بين المدرسة والمجتمع والجامعة.
11. تعمل على تعزيز العلاقة والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل التعليم.
12. تتبنى الحركة سياسة الانفتاح على المؤسسات التعليمية العالمية والاستفادة من تجارب الدول والشعوب في هذا المجال.
13. تعمل الحركة على التواصل العلمي بين الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

3-2-4 في مجال النهوض بالمرأة

تشير البيانات الإحصائية المتوفرة الى أن الإناث تشكل ما نسبته 49.3% من المجتمع الفلسطيني وأن هناك 8.0% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية ترأسها نساء بواقع 8.0% في الضفة الغربية و7.7% في قطاع غزة. فعلى صعيد التعليم بلغت نسبة الإناث 15 سنة فأكثر الملتحقات حاليا بالتعليم 23.3% مقابل 21.9% للذكور، وأن 9.5% منهن أميات مقابل 2.8% للذكور، وأن 35.4% منهن يحملن الشهادة الإعدادية مقارنة ب 36.3% للذكور و6.4% يحملن شهادة بكالوريوس فأعلى مقارنة بـ 8.7% للذكور، بينما بلغت نسبة المشاركات في القوى العاملة 15.7 % مقابل 67.7% للذكور، أما البطالة فقد بلغت نسبة المتعطلات عن العمل 19.0% مقابل 22.1% للذكور. وفي القطاع الصحي تشير المعطيات الإحصائية لعام 2006، الى أن نسبة النساء العاملات في قطاع التمريض تشكل ما نسبته 53.1% من إجمالي العاملين في قطاع التمريض، في حين تزيد فجوة النوع الاجتماعي لصالح الرجال لتبلغ 89.2% مقارنة ب 10.8% للنساء العاملات كأطباء بشريين، و81.3% للرجال مقارنة ب 18.7% للنساء اللواتي يعملن طبيبات أسنان.

أما على صعيد الحياة السياسية فقد بلغت نسبة الإناث من بين مجمل أعضاء المجلس التشريعي 12.9 % خلال العام 2006 مقارنة مع 5.7% خلال العام 1996. كما بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب سفير في الحكومة الفلسطينية 7.4% من مجمل السفراء خلال العام 2006، وبلغت نسبة النساء اللواتي يعملن قاضيات ما نسبته 11.2% من مجمل القضاة خلال العام 2006. ونسبة النساء اللواتي يشغلن منصب مدعي عام (وكيل نيابة) 12.1% مقارنة بـ 87.9% من الرجال خلال العام 2006.

وبهذا فإن حركة فتح تلتزم وتقر بما يلي:
1. تقر حركة فتح بالمساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. تؤمن فتح بضرورة العمل للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
3. تؤكد على حق المرأة بالتعليم وضمان إلزاميته للفتيات، والعمل على الحد من تسربهن.
4. تعمل على تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الشأن العام والحياة السياسية.
5. تولي اهتماماً خاصاً ببرامج صحة المرأة والصحة الإنجابية اهتماما عالياً خاصة ما يتعلق بالزواج المبكر، والصحة الإنجابية و الوعي الصحي، والمرأة الحامل، والفتاة المقبلة على الزواج.
6. تعمل على وضع برامج لحماية المرأة من الاستغلال والعنف والإساءة والتمييز.
7. تلتزم بتوفير بيئة تشريعية داعمة للمرأة وحقوقها.
8. العمل على رصد العمليات القانونية و التشريعية والسياسات المتداولة للتأكد من مراعاتها مصالح المرأة، و إعداد الآليات القادرة على ترجمة القوانين والسياسات والتشريعات إلى برامج عمل.
9. الاهتمام بقضايا المرأة الفلسطينية داخل الوطن وفي الشتات، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية والأهلية والنقابية لضمان حقوق المرأة التي كفلتها لها المواثيق الدولية والشرائع السماوية.

وسوف تسعى الحركة إلى تحقيق التزاماتها من خلال عدد من الآليات أهمها:

1. تزويد النساء المبادرات بالمهارات الفنية للعمل وتوفير برامج التدريب من خلال العمل والخبرة العملية للخريجات العاطلات عن العمل، ودعم النشاطات الاقتصادية للمرأة الريفية، من خلال برامج التمكين الاقتصادي للنساء، وتأسيس برامج إقراض للنساء المهمشات والنساء الريفيات.
2. تقديم الدعم لخلق بيئة تمكن المرأة من زيادة مشاركتها في سوق العمل والحياة العامة من خلال مراجعة الإطار القانوني، وصياغة استراتيجيات وبرامج تعليمية وتدريبية شاملة لدمج المرأة في الحياة العامة والعملية الديمقراطية.

3-2-5 في مجال الشباب

يعرف الشباب بأنهم السكان في الفئة العمرية 15-29 سنة، وتشير الإحصاءات الى أن فئة الشباب مثلت حوالي 27% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية، كما أن حوالي ثلث الشباب يفكرون بالهجرة وعند البحث بالأسباب التي دعتهم للتفكير بالهجرة نجد أن السبب الرئيسي هو الوضع الاقتصادي، يلي ذلك عدم توفر الأمن والأمان، ثم الأسباب السياسية، ثم الأسباب الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، تشير الإحصاءات إلى أن 32% من الشباب لا يقرءون الصحف أو المجلات إطلاقا، بينما 81% من الشباب يشاهدون التلفاز يومياً و49% يستمعون إلى الراديو بشكل يومي، بينما 59% من الشباب يستخدمون الإنترنت (بواقع 71% للذكور و47% للإناث). وأن ما نسبته 66% من الشباب في الفئة العمرية 17-29 سنة قد شاركوا بالتصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وأن 35% منهم شاركوا وحضروا اجتماعات وندوات سياسية خلال عام 2007 مقابل 39% منهم شاركوا

بمسيرات سياسية وإجتماعية، و36% منهم شاركوا في أنشطة أو فعاليات دعت إليها العشيرة (الحمولة).

أما حول أولويات المجتمع الفلسطيني الواجب الاهتمام بها (من وجهة نظر الشباب) لبناء وتفعيل المجتمع الفلسطيني، يرى 26% منهم بأن تفعيل المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية يحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها للمجتمع الفلسطيني، مقابل 14% منهم يرى بأن توفير الشبكات الاجتماعية والدعم المجتمعي يحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها للمجتمع الفلسطيني، و21% يرى أن تعزيز القيم والتوجهات المشتركة بأنها تحتل المرتبة الأولى من حيث أهميتها للمجتمع الفلسطيني.

وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تقر الحركة بحق الشباب في التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. تعمل على جسر الهوة بين الأجيال ومد جسور العلاقة بين الشباب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها. باعتبار الشباب الفلسطيني وحدة موحدة بين الداخل والخارج.
3. تعمل على إذكاء روح العمل التطوعي و التعاوني في نفوس الشباب وتطويرهما وتعزيزهما كقيم وطنية وإنسانية.
4. تعمل على إتاحة الفرص أمام الشباب للتواصل مع حركة الشباب العربي والدولي.
5. تعمل على تعزيز مشاركة الشباب في العمل العام وتعزيز حضورهم في الحياة السياسية والاجتماعية.
6. تعمل على تعزيز قيم العدالة والتسامح في أوساط الشباب.
7. العمل على إنشاء النوادي وخاصة في الأرياف.
8. العمل على تمكين النشاطات الاقتصادية للشباب عن طريق توفير فرص إدرار الدخل وتطوير مهاراتهم الذاتية من خلال برنامج تمكين الشباب الفلسطيني.
9. خلق بيئة قانونية محفزة تسمح بتنمية الشباب من خلال بيئة قانونية لحماية وتنمية الشباب.
10. ضرورة وضع القوانين والأنظمة التي تحد من الزواج المبكر كرفع سن الزواج، التطبيق الفعلي لقانون إلزامية التعليم، إعداد برامج توعية حول مخاطر الزواج المبكر.
11. تركيز اهتمام طلبة المدارس والمعاهد والجامعات على تقديم الأبحاث العلمية، وتوفير المعلومات عامة عن المواضيع الأدبية، والعلمية، والثقافية المتنوعة بالاستعانة بالإنترنت كمصدر رئيس للمعلومات لتفعيل استخدام الإنترنت بالقضايا الفاعلة في تنمية قدرات ومهارات الشباب وإكسابهم المعرفة لما لذلك من أهمية في التنمية والتقدم في المجتمع.
12. العمل على تفعيل نظام تأمين صحي يركز على توفير تأمين صحي خاص بالشباب مدعوم مقابل رسوم رمزية يسددها الشباب، بهدف دفعهم للاهتمام بصحتهم الجسدية والنفسية.

13. الاهتمام بالثقافة والتوزيع العادل للمؤسسات والأندية والمراكز الشبابية بشكل عام وتكثيفها في الريف الفلسطيني، تشجيع تنظيم المهرجانات الثقافية والرياضية والمسابقات العلمية وتقديم الحوافز المادية لتشجيع الاهتمام بالثقافة والعلوم.
14. توجيه برامج التثقيف الصحي المنظم لتوعية الشباب وزيادة المعرفة، كما يستدعي الاهتمام بتطوير المناهج بالتوعية الصحية وقضايا الصحة الإنجابية بما يتلاءم مع مستوى التعليم بهدف التدرج في توصيل المعرفة اللازمة في الوقت المناسب.
15. تفعيل دور وزارة الشباب والرياضة، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية والتعليم العالي، بالإضافة للمؤسسات الأهلية والشبابية في مجال في تنمية مهارات الشباب وصقلها.
16. توجيه برامج متخصصة للتفريغ النفسي والتسلية والترفيه لتقليص الأثر النفسي الناتج عن تراكم ممارسات الاحتلال واستمرارها.
17. تنفيذ برامج وورش عمل لتوعية وتوجيه الشباب نحو أمور الحياة اليومية (التدخين، الأمراض الجنسية، التعليم، القراءة، الزواج والإنجاب....)
18. تنظيم برامج تلفزيونية وإذاعية خاصة بالشباب لمناقشة أوضاعهم الحياتية.
19. دمج التعليم العملي والنظري والتوسع باستخدام التقنيات الحديثة في التعليم كالحاسوب.
20. توفير مراكز وأندية لرعاية الشباب
21. تنظيم برامج ونشاطات خاصة بالشباب تجمع بين الشباب الفلسطيني في الداخل والشتات.

3-2-6 في مجال العمل و العمال

تشير الأرقام الإحصائية المتوفرة حول وضع العمالة الى أنها زادت بنسبة 2.5% في العام 2007 لتصل إلى 78.5%، في حين انخفضت البطالة من 34.8% عام 2006 إلى 29.7% في عام 2007، وفيما يتعلق بالوضع في الضفة الغربية فقد تحسن بشكل طفيف حيث ارتفعت نسبة العمالة فيها بمقدار 1.1% في العام 2007، وانخفضت البطالة من 18.6% إلى 17.7%، حيث أن الزيادة في عدد العاملين كانت في العاملين عمالة محدودة (أقل من 35 ساعة عمل أسبوعيا) والعاملين لدى الأسرة بدون أجر والتي ارتفعت بشكل كبير خلال العام 2007 في قطاع غزة حيث ارتفعت من 6.8% في العام 2006 إلى 11.2% في العام 2007.

ويقدر عدد العاطلين عن العمل بحوالي 183 ألف شخص، بواقع 102 ألفاً في الضفة الغربية و 81 ألفاً في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 21.5%، بواقع 17.7% في الضفة الغربية و29.7% في قطاع غزة. من جهة أخرى أظهرت الإحصاءات أن أعلى نسبة للبطالة كانت تتركز بين فئات الشباب المختلفة حيث سجلت الفئة العمرية 20-24 سنة أعلى نسبة للبطالة حيث وصلت إلى 36.0% (بواقع 29.1% في الضفة الغربية و48.3% في قطاع غزة، أما بالنسبة لتوزيع العمالة على القطاعات

الاقتصادية فيتضح أن قطاع الخدمات يحتل نصيب الأسد من حيث حجم التشغيل حيث ارتفعت العمالة فيه من 35.5% إلى 35.8% في العام 2007، من جهة أخرى ارتفعت نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من 19.2% إلى 19.5%، أما الزيادة الكبيرة للعاملين كانت من نصيب القطاع الخاص حيث ارتفعت نسبة العاملين فيه من 66.7% في العام 2006 إلى 67.3%، أما نسبة العاملين في القطاع الحكومي فقد انخفضت بشكل طفيف بشكل خاص في قطاع غزة حيث انخفضت النسبة من 41.6% الى 39.4%.

ومن هذا المنطلق تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. احترام حق كل فلسطيني بالعمل
2. تفعيل الأطر العمالية خصوصاً نقابات واتحادات العمال.
3. الإلتزام بإقرار حد أدنى للأجور وربطها بجدول غلاء المعيشة.
4. السعي نحو تنمية القوة البشرية العمالية من خلال التأهيل والتدريب والتعليم.
5. دعم العاطلين عن العمل والسعي لتوفير مخصصات لهم، وتوفير دخل ثابت للمسنين.
6. الإلتزام بتحسين بيئة العمل بتطبيق المواصفات الدولية لإجراءات السلامة العامة.
7. السعي الدائم من أجل فتح الأسواق العربية أمام العمالة الفلسطينية.
8. الالتزام بمحاربة البطالة من أجل خلق فرصة عمل لكل قادر على العمل.
9. ضمان تطبيق قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للقطاع الخاص والأهلي.
10. لاهتمام بالعامل الفلسطيني داخل فلسطين وفي الشتات ومتابعة قضاياه وحقوقه.

3-2-7 قضية الجرحى والأسرى والمحررين

تشير البيانات الإحصائية إلى أن إسرائيل اعتقلت أكثر من 60 ألف مواطن خلال انتفاضة الأقصى وأن ما يزيد عن 11 ألف معتقل لازالوا خلف القضبان بينهم 98 أسيرة و355 طفل ومئات المرضى و 352 معتقلين منذ ما قبل أوسلو بينهم 237 معتقل مضى على اعتقالهم أكثر من 15 عاما، بالإضافة الى العشرات من المعتقلين العرب. كما قدمت الحركة الأسيرة خلال مسيرتها منذ العام 1967 ولغاية اليوم، 194 شهيداً ويشار إلى أن من بين الشهداء هناك 71 شهيداً استشهدوا خلال انتفاضة الأقصى، منهم 52 شهيداً نتيجة القتل والتصفية بعد الاعتقال، و3 شهداء نتيجة التعذيب، و16 شهيد نتيجة الإهمال الطبي.

كما تشير البيانات الإحصائية المتوفرة إلى سقوط 32,700 جريحاً خلال الفترة 2000/09/29 وحتى 2008/03/31، حيث بلغت نسبة الإصابة بالرصاص الحي نحو 26.6% من إجمالي الإصابات، تلاها الإصابة بالرصاص المعدني والمطاطي بنسبة نحو 21.7% و 20.5% على التوالي.

وفي هذا الإطار فإن حركة فتح تلتزم بما يلي:

1. الالتزام بمتابعة أوضاع الجرحى وتقديم العلاج اللازم لهم.
2. الالتزام بالعمل على توفير كل سبل الدعم للجرحى بعد شفائهم بحيث يأخذوا دورهم الإيجابي في المجتمع.
3. متابعة وتنفيذ البرامج الهادفة لحرية ورعاية الأسرى وتطوير البرامج المتخصصة لتأهيل المحررين.
4. التنسيق والتعاون مع جهات الاختصاص بهدف تطوير برامجها ومساعدتها للأسرى.
5. تعزيز دور الحركة في الأطر النقابية المتعلقة بعمل ونشاط مؤسسات الأسرى وفقا للنظام والأصول .
6. مساعدة الأسرى وعائلاتهم أينما وجدوا داخل الوطن وخارجه على تجاوز المصاعب ودعم مؤسسات المحررين والتواصل معهم.
7. إحياء المهرجانات الخاصة بيوم الأسير وغيره ودعم قضية الأسرى في المعتقلات، وبالتنسيق مع الشؤون القانونية للدفاع عنهم ومتابعة قضاياهم.
8. إنشاء برامج ومشاريع إنتاجية خاصة بالأسرى وأهاليهم.

3-2-8 الحكم المحلي وشؤون العشائر

تشير البيانات الإحصائية المتوفرة لعام 2005 الى وجود 184 تجمعاً سكانياً (31%) لا يوجد فيها شبكة مياه و117 تجمع سكاني (28%) تحصل على المياه من شركة ميكروت الإسرائيلية. في حين أن 250 تجمعاً فقط يتوفر له مياه على مدار الساعة أي ما نسبته 60% من التجمعات المتصلة بشبكة المياه العامة، كما تظهر الإحصاءات أن 65 تجمعاً سكانياً (11%) لا يوجد فيها شبكة كهرباء، و272 تجمع سكاني (51%) تحصل على الكهرباء من الشركة القطرية الإسرائيلية. في حين أن 169 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد لديها خدمة إنارة للشوارع تمثل ما نسبته 32% من التجمعات التي تتصل بشبكة الكهرباء، وهناك فقط 74 تجمعاً في الأراضي الفلسطينية متصلة بشبكة الصرف الصحي وتمثل ما نسبته 12% من التجمعات السكانية.

بلغ عدد السلطات المحلية في الأراضي الفلسطينية 509 سلطة محلية، موزعة بواقع 118 مجلساً بلدياً، و11 مجلساً محلياً، و351 مجلساً قروياً أو لجنة للمشاريع، و29 مدير مخيم، وأن هناك عضو

سلطة محلية واحد مقابل 673 نسمة في الضفة الغربية، وعضو واحد مقابل 5,205 نسمة في قطاع غزة، فيما تشير الإحصاءات إلى أن أعضاء السلطات المحلية في الأراضي الفلسطينية في حزيران 2005 بلغ 3,790 عضواً منهم 273 عضوا من الإناث (7.2%) منهن 14.1% أعمارهن اقل من 30 سنة. كذلك يلاحظ ازدياد نسبة الإناث من أعضاء السلطة المحلية ففي عام 1998 لم تتجاوز 0.6% (21 عضو)، بينما في عام 2003 بلغت 1.7% (66 عضو)، وقد ارتفعت بشكل كبير في عام 2005 لتصل إلى 7.2% (273 عضو).

وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تعزيز الحكم المحلي كأحد وسائل البناء الديمقراطي.
2. تفعيل مؤسسات الحكم المحلي بما في ذلك البلديات والمجالس المحلية والقروية والهيئات المحلية والشعبية في المخيمات لتحقيق العدالة الاجتماعية.
3. تقوية مؤسسات الحكم المحلي وتعزيز بنائها المؤسسي والتركيز على التواجد الحركي في أطرها من أجل التواصل بشكل أكبر مع الجماهير وتقديم الخدمات لهم.
4. تفعيل دور العشائر في الحفاظ على وحدة النسيج الوطني الفلسطيني.
5. دعم القيم الثقافية والتراثية والتربية الوطنية وفقا لمبادئ وتوجهات الحركة التي تنطلق من هذه القيم من خلال المهرجانات وإحياء المناسبات التي تؤكد على القيم الثقافية والرسالة الإنسانية للشعب الفلسطيني.
6. إنشاء لجان إصلاح أو مجالس شيوخ أو مخاتير لحل الخلافات داخل المجتمع الفلسطيني وابراز دور التنظيم في حل الخلافات.
7. العمل على ضمان وصول الخدمات اللازمة والضرورية للمناطق النائية.
8. التواصل الدائم مع الشيوخ والوجهاء من خلال زياراتهم واستقبالهم والاستماع لمشاكل العشائر والعمل على حلها.
9. المشاركة في إحياء المناسبات والمهرجانات الدينية والوطنية، ومراعاة الحفاظ على خصوصية كل عشيرة.
10. توفير الخدمات التعليمية والطبية لأبناء العشائر والخدمات الصحية للعشائر أينما وجدت.
11. تطوير رؤية استراتيجية للحكم المحلي.
12. بناء قدرات هيئات الحكم المحلي.
13. إجراء انتخابات محلية نزيهة وحرة بشكل دوري ومنتظم.
14. دعم برامج خاصة بمعالجة قضايا المناطق التي تأثرت ببناء جدار الفصل العنصري لتعزيز صمودهم والتخفيف من آثار الجدار السلبية على التجمعات السكانية التي تأثرت بالجدار.

3-2-9 المتقاعدون والرواد

استقطبت حركة فتح منذ انطلاقتها في عام 1965 وحتى يومنا عدداً كبيراً من الكوادر الفلسطينية والعربية، حيث انتمى للحركة مئات الآلاف من الأعضاء الذين ساهموا في العملية الثورية والنضالية سواء في صياغة الفكر الثوري والسياسي للحركة، أو في المعارك السياسية والفكرية والعسكرية في مواقع مختلفة في الوطن والشتات. كما خاضت الحركة معارك مريرة أدت إلى تنقل القيادة وعدد من الكوادر من بلد إلى آخر، فمن مكان الاقامة والعمل في دمشق إلى اعمان وبيروت ثم تونس وأخيراً في الوطن في فلسطين. لقد تنقل أبناء الحركة وانتشروا في أصقاع الأرض لعدة أسباب منها الضغط السياسي، والحروب، والدراسة، والبحث عن لقمة العيش والتهجير القسري. وقد حمل الفتحاويون إيمانهم والتزامهم بالحركة ونهجها الفكري والسياسي حيثما تنقلوا واستقروا مما أدى إلى انتشار تنظيم الحركة وكوادرها في إرجاء العالم، لا سيما في الأقطار التي يتواجد بها جاليات فلسطينية ولاجئين فلسطينيين. وأيضا هناك عدد لا بأس به من الإخوة العرب الذين انتموا للحركة وشاركونا النضال والتضحية فكان منهم الشهيد والجريح والأسير وتعددت البلدان العربية التي انتموا إليها منها لبنان ومصر وسوريا والأردن والعراق واليمن وليبيا والسودان والباكستان وغيرها. لكنهم جميعاً ناضلوا تحت راية فتح والهوية النضالية الفلسطينية.

لقد سعت الحركة إلى تأسيس إطار رواد حركة فتح بهدف لملمة شتات جزء غير مستفاد منه من أبناء الحركة وهم الرواد الأوائل الذين ينتشرون في كل بقاع الأرض، وجزء مهم منهم غير منضوي تحت أي إطار حركي آخر، كما يهدف هذا الإطار إلى تشكيل مظلة معنوية للرواد الأوائل تسعى إلى إتاحة المجال للراغبين في إفادة الحركة من خبراتهم وتجاربهم ومواقعهم الحالية للقيام بذلك من خلال جهد مؤسسي منظم من خلال التواصل مع كافة أبناء الحركة في كافة أنحاء العالم، وتكريم من قام بعمل مميز لصالح فلسطين من الأعضاء والأصدقاء والأنصار، والمساهمة في توثيق تاريخ الحركة وتجربتها النضالية، وتنفيذ نشاطات من شأنها إغناء تجربة الحركة من خلال تجارب الرواد وآرائهم في القضايا المتعلقة بالحركة ومستقبلها وتوجهاتها، وتعزيز مكانة الحركة بين الجماهير من خلال تفعيل الرواد في مواقعهم ومراكزهم الاجتماعية والجماهيرية.

وقد برزت الحركة تشكيل إطار الرواد بسبب حاجة الحركة لكل جهد وخبره وتجربة ولكل عضو في الحركة ساهم سابقاً بالعطاء والنضال وظل ملتزماً بالحركة، والحاجة إلى إفساح المجال وتشكيل الأطر التي تستطيع استيعاب كافة الراغبين باستمرار التواصل مع الحركة ألام واستيعاب طاقاتهم وقدراتهم كل في مكان وجوده وضمن القدرات المتاحة، بالإضافة إلى ضرورة تكريم قدامى أو رواد الحركة الأوائل الذين أمضوا حياتهم في الحركة وليسوا في مهام أو أطر تنظيمية تعتبر مشكلة حركية وتنظيمية. كما أن هناك حاجة للاستفادة من خبرات الرواد الأوائل ومركزهم الجماهيري المعنوي

كأبطال ومناضلين ومقاتلين في مسيرة شعبنا، وإفساح المجال للراغبين بالاستقالة أو إنهاء خدماتهم في أي من الأطر الحركية ليكونوا ضمن إطار حركي آخر يستطيعون من خلاله تقديم خدمات محددة وإفادة الحركة من تجاربهم وخبراتهم النضالية، والحفاظ على البعد العربي لتجنب ضمور البعد الوطني خارج فلسطين.

وسيكون مجال عمل الرواد في تفعيل وتنشيط وتكريم الحركيين الأوائل غير المنضوين تحت أي إطار حركي آخر، ومساندة الحركة من خلال توثيق تجارب رواد الحركة الأوائل والمتميزين، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الحركة والحفاظ على قيمها العليا على المستوى القومي من خلال التواصل مع المناضلين العرب وتكريمهم.

الفصل الرابع

الرؤية والتوجهات بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين

4-1 مقدمة

شكلت نكبة عام 1948 حدثاً تاريخياً جماعياً مسّ الزمان والمكان والإنسان الفلسطيني، وشكلت حالة مروعة لتحطيم المجتمع الفلسطيني وبناه التقليدية انطلاقا من العائلة وانتهاءً بالدولة كمشروع وطني فلسطيني كان بصدد الإنجاز. وأفرزت النكبة نتائج أساسية تمثلت في فقدان الأرض وتحطيم الجغرافيا الفلسطينية وتفتيت المجتمع الفلسطيني وظهور اللاجئين والمخيمات كحالة ممتدة من الألم والعذاب في شتات لم يشهد التاريخ لها مثيلاً.

من جانب آخر، جاءت النكبة كإحدى تجليات وعد بلفور الذي صدر عام 1917، والذي منح اليهود وطنا قوميا في فلسطين. وبالتالي إحلال شعب مكان شعب آخر بالقوة، تحقيقا لرؤية صهيونية بأن فلسطين " أرض بلا شعب". وأخذت العصابات الصهيونية تسيطر على الغالبية العظمى من أرض فلسطين بفعل الإرهاب والقوة العسكرية، وطرد ما يقارب على 000 750 فلسطيني من أراضيهم وبيوتهم ومصادر رزقهم، وتدمير أكثر من 500 مدينة وقرية وتشريد سكانها عبر سياسة ممنهجة من التهجير القسري، والطرد (ترانسفير)، وارتكاب المجازر التي تصل حد الإبادة الجماعية تماما كما حدث في دير ياسين، الطنطورة، اللد وغيرها.

وفي عام 1967 هجر نحو 400,000 فلسطيني من بيوتهم وأراضيهم خلال الحرب، ومن ضمنهم عشرات الآلاف من اللاجئين الذين طردوا أصلا من أراضيهم عام 1948، والذين وجدوا أنفسهم لاجئين للمرة الثانية، واليوم، يشكل اللاجئون الفلسطينيون نحو ثلاثة أرباع الشعب العربي الفلسطيني، وينتشرون في بقاع المعمورة: في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، مهجرون داخليا داخل أراضي 48، وفي مخيمات دول الطوق سوريا ولبنان والأردن، وفي العراق ومصر والخليج العربي وشمال أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشمالية واستراليا.

إن تبلور "الهوية النضالية" للفلسطينيين لا يمكن النظر إليها بمعزل عن النهوض العاصف للثورة الفلسطينية المعاصرة ومنظمة التحرير الفلسطينية في منتصف الستينات على يد شرائح وفئات من نفس المنشأ الاجتماعي الذي كان إطاره المنفى واللجوء. وقد لعب اللاجئون دوراً اجتماعية وثقافية وسياسية ونضالية بشكل حاضر وفاعل في كافة المراحل المتعاقبة والتي مرت على الشعب الفلسطيني،

وكـــان لهـــذا الحـــضور والفاعلـــية الأثر الأكبر في تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية ومفاهيم الحرية والاستقلال والدولة والعودة.

2-4 الرؤية

تـــرى حـــركة فـــتح أن حـــل قضية اللاجئين يكون من خلال عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضـــيهم ومـــصادر رزقهم وتعويضهم واستعادة ممتلكاتهم، وحل قضية اللاجئين حلاً عادلاً ومتفقاً عليـــه وفق مبادرة السلام العربية ووفق القرار 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يـــنص علـــى" تقـــرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديـــارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلـــى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة"

3-4 محددات

تـــرى حـــركة فتح أن قضية اللاجئين هي قضية الشعب الفلسطيني وهي جوهر الصراع على أرض فلـــسطين التاريخية، وهي الدافع الأساسي الذي كان وراء انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة والتي حددت أهدافها الكبرى بالعودة والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهـــي ثابت أساسي من الثوابت الفلسطينية. وفي هذا الإطار تلتزم حركة التحرير الوطني الفلسطيني بالمحددات التالية فيما يخص قضية اللاجئين:

1-3-4 تعريف اللاجئ

تؤكد حركة فتح على أن اللاجئ الفلسطيني هو "كل شخص كان مكان إقامته الأصلية فلسطين، وأجبر علـــى تـــرك مكان إقامته أو لم يستطع العودة اليه بسبب الخوف أو الاضطهاد أو عدوان خارجي أو نـــزاعات داخلـــية أو خرق عام لحقوق الإنسان أو أحداث أخلت بالنظام العام، سواء في جزء أو كل فلـــسطين التي ينتمي إليها بأصله أو مولده، ولم يعد باستطاعته العودة إلى مكان إقامته الأصلية، وفقد نتيجة ذلك ممتلكاته، وعاش في المنفى سواء داخل حدود فلسطين أو خارجها.

2-3-4 حق العودة

تلتزم فتح بأن لجميع اللاجئين والمهجرين الحق في العودة بشكل حر وآمن وبكرامة إلى منازلهم التي هجّروا منها، وعلى الدول المضيفة للاجئين عدم دفع أو إجبار هؤلاء اللاجئين على العودة، وفي نفس الوقت يجب على دولة المنشأ عدم منع اللاجئين والمهجرين من العودة إليها.و ترى فتح أن حق العودة هو حق مقدس، وهو حق قانوني يستند إلى القانون الدولي وخصوصا قوانين الجنسية وحقوق الإنسان

واللاجئين، ويستند كذلك لمبادئ العدل والحق المطلقين، هو حق إنساني وتاريخي وحق فردي وجماعي لا يسقط بالتقادم، ولا يخضع للمساومة أو الاستبدال وهو ملك لكل الأجيال الفلسطينية اللاجئة.

4-3-3 حق التعويض

تقـر الحركة بأن اللاجئين والمهجرين لهم الحق في تلقي التعويضات المناسبة عن الخسائر والأضرار التـي لحقت بهم وبممتلكاتهم نتيجة لانتهاك حقوقهم الإنسانية والقوانين الدولية، وهو حق مكفول وفقا لمـبادئ القانون والعدل، وتؤكد فتح على أن حق التعويض هو جزء أساسي من حقوق اللاجئين وهو مكمل لحق العودة وليس بديلا عنه، وإن المحاولات لجعل التعويض بديلا عن العودة هي تشويه متعمد لمضمون وروح القرار 194.

4-3-4 حق استعادة الممتلكات

تـنادي فتح بحق اللاجئين والمهجرين في استعادة منازلهم وممتلكاتهم التي حرموا منها نتيجة لكونهم لاجئين أو مهجرين، وعن حالات السلب والتجريد غير القانوني للإقامة والملكية.

4-3-5 وحدة قضية اللاجئين

تلتـزم حـركة فـتح بالتمسك بوحدة قضية اللاجئين مهما اختلفت التجمعات والبلدان التي يعيش فيها اللاجئون، وهذه الوحدة نابعة من وحدة التاريخ والألم والمعاناة ووحدة الشعب والأرض وبالتالي التأكيد علـى التعامل مع قضية اللاجئين كوحدة واحدة دون تميز أو تفضيل، وأيضا وحدة اللاجئين، قضية وشعباً، داخل حدود فلسطين الانتدابية وفي مناطق الشتات والمهاجر، ضمانة لوحدة القضية الفلسطينية وترابط صفوف شعبها وصوناً لشخصيته من التذويب وفي مواجهة مشاريع التوطين أو إعادة التوطين أو الدمج، أو إعادة التهجير.

4-3-6 التمسك بوكالة الغوث الدولية كعنوان للاعتراف الدولي بوجود قضية اللاجئين

تدعـو حركة فتح لعدم المساس أو الانتقاص من مسؤولية الاونروا في الإشراف على شئون المخيمات الخدماتـية، فهـي الاعتـراف الدولي المباشر بوجود واستمرارية قضية اللاجئين حية وموجودة في المحافل الدولية، ووجود الاونروا ضروري لكون اللاجئين لهم الحق في تلقي المساعدات الدولية التي تربطها صلة وثيقة بالحماية، وتشتمل على الإمدادات الغذائية، المأوى، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والتعليمـية. وتـتحمل الحكومات المحلية (المطيفة) المسؤولية الأساسية عن إمداد المساعدات ضمن مناطق سيادتها. والمساعدات الدولية مطلوبة في حال أن مثل هذه الدول إما أن تكون غير قادرة على أو غير مستعدة لتوفير هذه المساعدات للاجئين والمهجرين.

5. المخيم شاهد على النكبة

تؤكد حركة فتح على أن مخيم الفلسطيني هو معطى سياسي واجتماعي وثقافي ونضالي فريد وهو من النتائج المباشرة للنكبة الفلسطينية عام 1948 وما تلاها من لجوء، وبالتالي ضرورة المحافظة على المخيم الى حين الحل الشامل الذي يوفر الحل العادل والمتفق عليه لقضية اللاجئين باعتباره شاهدا سياسيا لمجموعات ضخمة من البشر الذين حرموا من ممارسة حقهم بالعودة.

5-1مسئولية "دولة إسرائيل"

تناضل حركة فتح من أجل إجبار إسرائيل على الإقرار بالمسئولية الكاملة قانونيا وأخلاقيا عن مأساة اللاجئين وعن التهجير القسري والطرد الجماعي والمجازر التي حدثت في ظل النكبة للسكان المدنيين الفلسطينيين وأدى إلى تجريدهم من ممتلكاتهم ومنعهم من العودة إلى بيوتهم وفقا للقرار 194.

5-2مبادرات اللاجئين

تدعم حركة فتح كل المبادرات التي انطلقت وتنطلق من أوساط المخيمات واللاجئين، والتي تمثل ديناميكية ايجابية أنتجت هياكل وقوى مؤسساتية كلجان الدفاع عن حق العودة وحقوق اللاجئين وتجمعات القرى المهجرة والمدمرة والمراكز الثقافية والجمعيات الخيرية ومراكز الشباب والمرأة والتي تنشط في أوساط اللاجئين لتعزيز ثقافة وفكر العودة وحقوق اللاجئين.

6. حل الصراع

تؤمن فتح بان حق العودة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين الأخرى هي محور الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. ولهذا، فإن أية جهود للتوصل للسلام العادل والشامل في المنطقة سوف تفشل إذا لم تشتمل على حل عادل لقضية اللاجئين على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وخصوصاً القرار 194، ففتح ليست ضد السلام، بل مع سلام يقوم على أساس الاحترام المتبادل للحقوق، إن تحقيق وتنفيذ حق العودة واحترام الحقوق القومية الأخرى للشعب الفلسطيني، هو المفتاح لإنهاء الصراع في المنطقة كلها. وتؤكد فتح على أن كل المشاريع والاتفاقات والقرارات التي تصدر عن أي جهة أو هيئة مهما علا شأنها بخصوص قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في العودة لوطنه باطلة ومرفوضة. كما تؤكد فتح على أن حل القضية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية بما يمكن من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون على حساب حقوق اللاجئين في العودة واستعادة الممتلكات، بل أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة لا يتعارض وممارسة اللاجئين لحقهم بالعودة.

ق الإنسان الأساسية (كالغذاء، الملبس، العمل، التعلم، وتلقي الخدمات الصحية وحق السلامة المادية
سية بين الآخرين)، الحصول على وثائق سفر وتنقل، وتشمل الحماية الدولية أيضا حماية حقوق
ئين ضمن إطار تطبيق الحل الدائم والشامل بما يشمل حق العودة الطوعية إلى البلد الأصل،
ة إلى حقهم بالتعويض واستعادة ممتلكاتهم. ومن شأن الحماية الدولية أيضا مراقبة ومتابعة عملية
يق قانون اللاجئين الدولي، ومساعدة الدول على سن القوانين والأنظمة الوطنية التي تسهل حق
دة للاجئين، وتعزيز دور الجهات القضائية المعنية.

فإن حركة فتح تؤكد التزاماتها بشأن قضية اللاجئين، وتؤكد على ما يلي:

متابعة قضايا اللاجئين في الداخل والخارج حركيا.

إعداد الخطط لتطوير المخيمات وظروف اللاجئين.

إحياء وترسيخ التراث الخاص باللاجئ ومدنه وقراه الفلسطينية في الذاكرة الفلسطينية.

تعزيز أهمية ودور وكالة الغوث لاستمرار كل الجهود لابقاء قضية اللاجئين على أولويات جدول أعمال الأمم المتحدة.

دعم وتشجيع المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية التي تقدم خدمات للاجئين.

تطوير دراسات وأبحاث خاصة باللاجئين في الوطن والمهجر.

. توطين اللاجئين

حـركة فتح وانطلاقا من إيمانها العميق بحق العودة ترفض كل المساومات التي تدعو إلى توطين لاجئـين فـي أمـاكن تواجدهم في بلدان اللجوء أو في بلد ثالث، لان ذلك يتنافى مع القانون الدولي إنساني ويمثل تعميقا للجراح وفتح المنطقة نحو مزيد من الصراع لا العكس.

. دائرة شئون اللاجئين

لـي حـركة فتح أهمية قصوى لتفعيل وتطوير عمل دوائر منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها دائـرة شئون اللاجئين والتي هي صاحبة الاختصاص في متابعة اللاجئين والمخيمات في كافة أماكن تواجدهم، وهي تؤكد على ضرورة التركيز على دور اللجان الشعبية للخدمات في المخيمات وضبط صلاحياتها ومرجعياتها.

9. الجاليات الفلسطينية اللاجئة

نادي فتح بضرورة إعادة تعزيز الروابط ما بين اللاجئين في كافة أماكن تواجدهم مع منظمة التحرير، عبر تفعيل الجاليات الفلسطينية وما تحتويه من كوادر مهنية وعمالية ونضالية وبالتالي تفعيل الاتحادات التـي كانـت دائمـا عنوانا نضاليا كاتحاد الطلبة والعمال والمرأة والهلال الأحمر ومدرسين وأطباء ومهندسين..الخ وصولا إلى تمثيل حقيقي لهذه الجاليات في أطر حركة فتح وأطر منظمة التحرير على السواء، عبر إجراء انتخابات دورية ودائمة لاختيار ممثلي هذه الجاليات.

10. تمثيل اللاجئين سياسياً

التأكـيد على أن المرجعية السياسية للاجئين الفلسطينيين هي منظمة التحرير الفلسطينية كونها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والمجسدة لوحدته في كل مكان، وهذا التمثيل يستدعي إعادة تنشيط العلاقة ما بين التجمعات الفلسطينية ومنظمة التحرير.

11. حماية اللاجئين وتحسين أوضاعهم

تـرى حـركة فتح أن تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتعليمية والسكنية والصحية داخـل المخـيمات لا تمثل بالمطلق مساسا بحق العودة بل هي على العكس من ذلك تمثل داعما لهذا الحـق. وتـؤكد فـتح ان عـشرات السنوات من اللجوء قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك بان الحل الاقتصادي لقضية اللاجئين لا يمكن أن يكون مقبولا بعيدا عن الحل السياسي المستند للحقوق التاريخية والإنـسانية والقانونـية والتـي تمثل جوهر الوجود بالنسبة للاجئ الفلسطيني. وتؤمن حركة فتح أن للاجئـين الفلسطينيين الحـق في تلقي الحماية الدولية. ويندرج في إطار فعاليات الحماية الدولية هذه حمايـة الاحتياجات اليوميـة للاجئين وضمان حقوقهم "كلاجئين"، وتشمل حق اللجوء، الحق في تلقى

الفصل الخامس

الرؤية والتوجهات الإعلامية

5-1 مقدمة

حركة فتح حركة جماهيرية شعبية يمثل الإعلام أهم وسائلها لتوعية الجماهير وتوجيهها، وزرع القيم الوطنية فيها. لقد احتل الإعلام مكانة متقدمة ضمن أدوات النضال الفلسطيني منذ أكثر من أربعة عقود نظراً لانه يقوم بمهمتين متتابعتين: الأولى التصدي للإعلام المعادي وللرواية الإسرائيلية، والثانية توعية الجماهير وتوجيههم نحو قضايا الوطن والأمة. كما أصبح الإعلام الفتحوي يواجه تحديات إضافية خلال العقد الماضي بسبب مسألتين هامتين: الأولى الثورة الإعلامية وانطلاق الفضائيات واتساع نطاق العمل الإعلامي وارتفاع تكاليفه وبالتالي ضعف قدرة الدول والحكومات والأحزاب في التحكم فيما يصل للجماهير، والثانية أنه أصبح هناك إعلاماً فلسطينياً منافساً للخطاب والإعلام الفتحوي، لذلك كان على الحركة أن تتعامل مع تحديات من مستويات مختلفة ومن زاويا عديدة، وهذا وضع الخطاب الفتحوي أمام صعاب كبيرة. إن الخطاب الإعلامي هو مجموع الرسائل المؤثرة التي نرغب في إيصالها الى الجمهور، من أجل التغيير في مفاهيم وأفكار سائدة، أو التأكيد على أفكار ومفاهيم سابقة (موجودة)، أو الترويج لأفكار ومفاهيم جديدة، وعندما نتحدث عن الخطاب الإعلامي للحركة، فإننا نتحدث عن ثلاثة مستويات:

1. الخطاب الداخلي الموجه لأبناء وأعضاء الحركة.
2. الخطاب الإعلامي المحلي الموجه الى جماهير الشعب الفلسطيني، بصرف النظر عن أماكن تواجدهم.
3. الخطاب الإعلامي الخارجي، سواء الموجه الى الأمتين العربية والإسلامية بكافة تشكيلاتها ومكوناتها وإلى العالم الخارجي بشكل عام.

5-2 وحدة الخطاب واتجاهاته

من الملاحظ أن الخطاب الإعلامي لحركة فتح لا زال خطاباً يسترجع أمجاد الماضي ولا يركز على التوجهات المستقبلية. إن خطاب حركة فتح يجب أن يركز على الهدف الوطني والرؤية السياسية وترويج الرؤى الوطنية الواقعية والممكنة التحقيق وهذا أصعب بكثير من الإعلام التبشيري الذي يتحدث عن المبادئ والمنطلقات الوطنية والدينية. إن الخطاب المطلوب من حركة فتح يجب أن يكون خطاباً وطنياً جامعاً ومتميزاً وثاقباً بحيث يستطيع الوصول والإقناع والتغيير وهذا مجال للعمل الإعلامي المستقبلي داخل الحركة.

5-3 المؤسسة الإعلامية

هناك محاولات عديدة لبناء مؤسسة إعلامية فتحوية قوية إلا أن ذلك لم يؤد الى خلق مؤسسة إعلامية ذات مصداقية وقادرة من الناحية الفنية والعملية، ولا يجب أن تستند حركة فتح على الأدوات الإعلامية للسلطة الفلسطينية بل يجب أن يكون لديها مؤسساتها الإعلامية القوية والمهنية والقادرة على إيصال رسالة الحركة والتواصل مع جماهيرها والتصدي لاعلام العدو والتعامل مع الإعلام المنافس. ويجب أن تدرك الحركة أن ذلك يتطلب استثمارات مالية ضخمة لا بد منها ولا بد للحركة أن تعمل على تأمينها وإلا سوف تواجه الحركة خطراً كبيراً في عدم القدرة التنافسية مع الإعلام المعادي والمنافس. ويتوجب أن تؤدي إعادة ترتيب البيت الفتحوي إعلاميا الى توحيد قنوات التخاطب مع الجمهور وتوزيع واعادة هيكلة المهام والواجبات ومن يتحدث عن ماذا وفق رؤية فتحوية واحدة ومحددة.

وقد بلغ عدد محطات الإذاعة العاملة في الأراضي الفلسطينية 39 محطة إذاعية عام 2006، موزعة بواقع 38 محطة إذاعية محلية، وجميعها تجارية. وإذاعة حكومية واحدة (صوت فلسطين)، فيما بلغ عدد المحطات التلفزيونية العاملة في الأراضي الفلسطينية 33 محطة، موزعة بواقع 32 محطة تلفزيونية محلية وجميعها تجارية، وهي موجودة في الضفة الغربية. ومحطة تلفزيونية لحكومية واحدة (تلفزيون فلسطين).

وخلال العام 2006 أظهرت المؤشرات الإحصائية أن 9.5% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحصل على الصحف اليومية دائماً، و(30.4%) أحيانا، و(60.1%) لا تحصل على الصحف اليومية، كما أن 10.0% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يطالعون الصحف اليومية دائماً، و 35.1% أحيانا، علما بأن هناك اختلاف طفيف في هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أما على مستوى الجنس تتوزع نسبة الذين يطالعون الصحف اليومية دائماً بواقع 12.6% للذكور مقابل 7.4% للإناث، في حين أن 3.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية تحصل على المجلات دائماً، و19.9% أحيانا، و76.2% لا تحصل على المجلات، كما أن 5.6% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يطالعون المجلات دائماً، و(30.6%) أحيانا، أما على مستوى الجنس تتوزع نسبة الذين يطالعون المجلات دائماً (بواقع 5.1% للذكور مقابل 6.1% للإناث).

لذلك فإن حركة فتح وضمن توجهاتها المرحلية سوف تلتزم بما يلي:

1. إعادة هيكلة المؤسسة الإعلامية الفتحوية على أسس مهنية وبناء نظام إعلامي مؤسسي قوي ورصين.
2. الالتزام بالمسؤولية الإعلامية في التخاطب مع القاعدة الفتحوية ومع الجماهير الفلسطينية والالتزام بالمعايير المهنية للخطاب الإعلامي.

3. تعزيز التواصل الإعلامي مع الأطر والقواعد بما يوحد الفكر والتوجهات الإعلامية ولغة الخطاب.
4. تطويـــر برنامج إعلامي يتلاءم مع فئات الجماهير التي يستهدفها الخطاب الإعلامي الفتحوي بما يحقق أهدافنا الوطنية.
5. اســـتمرار التـــصدي للـــرواية الإســـرائيلية المضللة وتوظيف الإعلام الفتحوي في تعميم الرواية الفلسطينية والجانب الحضاري والإنساني والنضالي للقضية الفلسطينية.

الفصل السادس

الثقافة والتراث والفنون

مقدمة

ذ اللحظـــة الأولـــى لانطلاقتها عام 1965، كانت حركة فتح حاضنة وراعية للقضايا الاجتماعية
ـربوية والـــصحية، وبخاصـــة القضايا الثقافية نظرا لما تشكله الثقافة من أهمية خاصة في تشكيل
ـوية الوطنـــية الفلـــسطينية بـــشكل خاص، إلى جانب حملها للمشروع الكفاحي والنضالي وصولا
ـروع الوطني الفلسطيني بشكل عام.

ـلـــى الرغم من المشروع الاستعماري الصهيوني الذي استهدف الأرض والتاريخ والإنسان والهوية
فلسطين، إلا أن حركة فتح تمكنت من خلال تأسيسها ورعايتها للمؤسسات والاتحادات والمنظمات
جمعـــيات والمراكز الثقافية والفنية والتراثية، من مواجهة هذه الهجمة الاستعمارية الصهيونية، التي
نت وما زالت تهدف إلى تدمير الشعب الفلسطيني، وطمس هويته وإلغاء وجوده.

قـــد لعبت حركة فتح من خلال رعايتها ودعمها لهذه المؤسسات، ومن خلال مثقفيها ومبدعيها دورا
ـارزا في حماية الهوية الوطنية بكل مكوناتها. وكان الموروث الثقافي الفلسطيني ورموزه وتاريخه
ـتراثه الشعبي وممتلكاته الحضارية، ومقدساته الإسلامية والمسيحية المكونات الأساسية لهويته الثقافية
لعربية.

وفـــي هـــذه الأيام تتعرض المؤسسات والمراكز الثقافية الفلسطينية لهجمة شرسة، وبخاصة في مدينة
القـــدس الـــشريف، مـــن خلال قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بجملة إجراءات وممارسات وفرض
القوانـــين التـــي من شأنها حرمان شعبنا الفلسطيني من تنفيذ برامج التنمية والمعرفة والثقافة والتعليم.
فاســـتمرار الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، يشكل العقبة الرئيسية أمام شعبنا، وتحول دون ممارسة حقه
في تلقي المعرفة والإبداع، والمشاركة في الحياة الثقافية وتطويرها بحرية كاملة. وفي القدس تتعرض
المدينـــة إلـــى حملة تهويد إسرائيلية منظمة وواسعة، لتغيير هويتها الثقافية العربية ووجهها الحضاري
والتاريخـــي والتراثي، من خلال فرض جملة من القوانين والإجراءات التي من شأنها تهميش الوجود
الفلسطيني العربي والإسلامي والمسيحي، وطمس الهوية الثقافية العربية للمدينة.

2-6 المنطلقات الأساسية

اســـتنادا لتجـــربة الحركة وخبرتها في مجال رعاية المؤسسات الثقافية، وتشجيعها للمبدعين والمثقفين
داخـــل الوطن وخارجه، وحاجتنا إلى حماية ورعاية وتطوير وتنشيط الحياة الثقافية الفلسطينية، لتلعب

دورا بـــارزا في عملية التحرر الوطني، وبناء المؤسسات للدولة الفلسطينية المستقلة، ولمواجهة الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي، الذي دمر كل أوجه الحياة في فلسطين بما فيها المشهد الثقافي الفلسطيني، ومـــن أجـــل تعزيز مفاهيم الديمقراطية والتعددية، والتأكيد على روح الانتماء للثقافة الوطنية والعربية والإســـلامية، وتعزيـــز دور المثقفين والمبدعين والفنانين في حماية الهوية الثقافية الفلسطينية، وإبراز الـــبعد الحضاري والإنساني للتراث والممتلكات والكنوز الثقافية الفريدة التي تزخر بها أرض فلسطين، وبخاصـــة مدينـــة القدس الشريف، لما تمثله القدس من منارة مضيئة في الوجدان العربي والإسلامي والمـــسيحي والإنـــساني على مر العصور، والتي توشح صدر هذه الحضارة العربية بما تزخر به من تـــراث ثقافـــي وإنـــساني، يقـــف شاهدا على جذر الهوية الثقافية العربية، فإن حركة فتح تؤكد على المنطلقات التالية:

1. تؤمن حركة فتح أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية بكل أشكالها، وأن التنمـــية الثقافـــية لا معنـــى لهـــا دون تمتع المواطن الفلسطيني بممارسة حقه في الاستقلال والحرية.
2. أن دور الثقافة هو أساس التنمية في المجتمع الفلسطيني، وهي تشمل كل الأشكال والصيغ الإبداعية الفكـــرية والمعرفية في كل المجالات، وأن غايتها إعداد المواطن الفلسطيني لتمكينه من المشاركة في عملية التنمية والتطوير وتقدم مجتمعه.
3. أن الـــثقافة بأبعادهـــا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية هي التي تمثل صمام الأمان والاستقرار على طريق التنمية، وتشكل مصدر القوة للدولة الفلسطينية القادمة.
4. تؤمن فتح بتعزيز أواصر التفاهم والتسامح والحوار مع الآخرين، والتي من شأنها فتح الآفاق لدى المواطن الفلسطيني للتعرف والانفتاح على ثقافات الآخرين والاستفادة من تجارب الشعوب.
5. تـــؤمن حـــركة فـــتح بأنه لابد من توفير المناخ والظروف المناسبة أمام المبدع والمثقف والكاتب والفنان، والعمل على سن التشريعات التي من شأنها حمايته ورعاية نتاجه الثقافي، ووضع القوانين لحماية الملكية الفكرية وحرية التعبير.

وتـــشير الإحـــصاءات الـــى أن عدد المراكز الثقافية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 227 مركـــزاً في العام 2007، منها 166 مركزاً في الضفة الغربية و 61 مركزاً في قطاع غزة، وبلغ عدد الـــصحف العاملة خلال العام 2007 في الأراضي الفلسطينية 11 صحيفة، بواقع 7 صحف في الضفة الغـــربية و4 صـــحف فـــي قطاع غزة. أما المجلات فقد بلغ عددها 6 مجلات، وجميعها في الضفة الغربية، في حين بلغ عدد المتاحف العاملة 6 متاحف منها 5 متاحف في الضفة الغربية ومتحف واحد فـــي قطـــاع غزة، وهناك 8 مسارح عاملة منها 5 مسارح في الضفة الغربية ومسرح واحد في قطاع غـــزة. في حين لا يوجد سوى داري للسينما في الأراضي الفلسطينية واحدة في طولكرم والثانية في

البيره، وقد عرضت دور السينما المرخصة 142 فيلماً خلال العام 2007، منها 62 فيلماً عربياً و80 فيلماً أجنبياً. وبلغ عدد المشاهدين لهذه الأفلام 64,026 مشاهداً. وفيما يتعلق بالاستماع الى الراديو تشير الإحصاءات الى أن 38.8% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يستمعون للراديو دائماً، و33.6% أحيانا، علما بأن هناك اختلاف ملحوظ في هذه النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن 60.6% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يترددون على دور العبادة و15.3% يحضرون نشاطات ثقافية و9.5% يترددون على النوادي الرياضية و8.4% يترددون على المكتبات العامة و3.1% يترددون على الحفلات الموسيقية و0.6% يترددون على مؤسسات ثقافية أخرى مثل دور السينما والمسارح والمتاحف.

وفيما يتعلق بالأنشطة الثقافية تشير الإحصاءات الى أن 23.8% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية يحضرون ندوات ومحاضرات عامة، و17.3% يمارسون الرسم، و16.8% يمارسون الكتابة، و6.2% منتسبون لنادٍ رياضي، و6.0% منتسبون لجمعيات خيرية، و 7.6% منتسبون لاتحاد أو نقابة، و3.9% منتسبون لمكتبة عامة، بينما فقط 3.1% منتسبون لنوادي ثقافية، وهي نفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي هذا الإطار تلتزم حركة فتح بما يلي:

1. تحترم حركة فتح حق كل فلسطيني في المشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته.
2. تؤمن الحركة بأن الثقافة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإعلامية تمثل صمام أمان واستقرار وقوة للدولة الفلسطينية.
3. تشجع الحركة الحوار والانفتاح العلمي والثقافي والتعاون الدولي في ميادين العلم والثقافة.
4. تشجع البحث العلمي والنشاط الإبداعي.
5. تهتم بالإرث الثقافي للقدس وحمايته ضد محاولات الطمس والتهويد.
6. تعمل على اكتشاف ورعاية الإبداعات والمواهب الثقافية والفنية مما يعزز روح التنافس الإيجابي.
7. تعمل على خلق مناخ إيجابي يجعل من الثقافة حصناً منيعاً يرفع الروح المعنوية و التمسك في الهوية و روح التفاؤل و الأمل من خلال تنظيم النشاطات الثقافية المختلفة و إتاحة الفرصة أمام الفلسطيني لتعلم الفنون الإبداعية المختلفة.